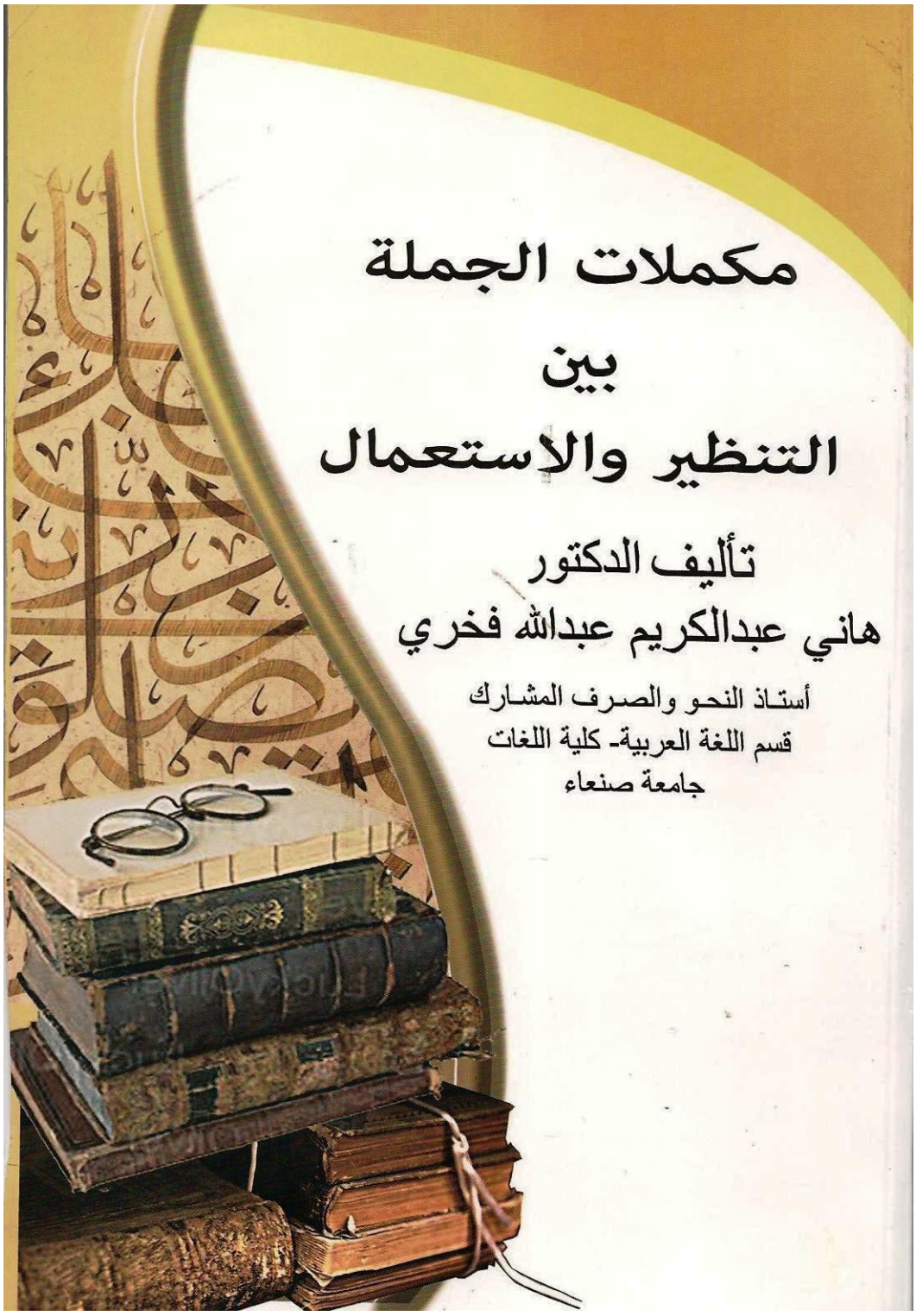

مكملات الجملة
بين
التنظير والاستعمال

تأليف الدكتور
هاني عبدالكريم عبدالله فخري

أستاذ النحو والصرف المشارك
قسم اللغة العربية- كلية اللغات
جامعة صنعاء

مكملات الجملة

بين

التنظير والاستعمال

تأليف

الدكتور/ هاني عبدالكريم عبدالله فخري

أستاذ النحو والصرف المشارك

قسم اللغة العربية - كلية اللغات- جامعة صنعاء

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر

محفوظة للمؤلف لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك (باستثناء الاقتباسات العلمية المتعارف عليها) دون الحصول على إذن خطي من المؤلف، وخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

مكتبة الحضارة – للطباعة والنشر

رقم الإيداع بدار الكتب (١٥١) لسنة ٢٠١٤م

الجمهورية اليمنية – صنعاء – جولة ا لجامعة الجديدة – الدائري الغربي – بجانب مؤسسة القدس

تلفون: ٢٦٠٢١٥-٠١

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق اللهّ العظيم

طه: ١١٤

إهداء

إلـــى الساهرين لحماية اللغة العربية

من الخطل والزلل والخطأ

أهدي هذا العمل

المحتويات

المقدمة: ١٣-١٨

التمهيد الجملة: مفهومها، وترادفها بالكلام، وأقسامها..... ١٩-٣٨

أ ـ في اللغة: ٢١

ب ـ في الاصطلاح:..... ٢١-٢٣

ترادف الجملة بالكلام :..... ٢٤-٣٥

أقسام الجملة: ٣٦-٣٨

الفصل الأول أقسام الجملة عند النحويين الأقدمين والمحدثين ٣٩-٦١

المبحث الأول أقسام الجملة عند النحويين الأقدمين ٤١-٥٠

المبحث الثاني أقسام الجملة عند النحويين المحدثين ٥١-٦١

١ – د. تمّام حسان: ٥١-٥٢

٢ – د. مهدي المخزومي: ٥٢

٣ – د. فاضل السامرائي: ٥٢-٥٣

٤ – د. علي أبو المكارم:..... ٥٣

٥ – برجشتراسر: ٥٣-٥٤

٦ – د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٥٤

٧– د. عبد الرحمن أيوب: ٥٥

٨ – د. كريم ناصح: ٥٥-٦١

الفصل الثاني تأليف الجملة في الدراسات العربية ٦٣-٩٤

المبحث الأول تأليف الجملة عند النحويين ٦٥-٨٢

المبحث الثاني تأليف الجملة عند البلاغيين ٨٣-٨٨

المبحث الثالث تأليف الجملة عند الأصوليين ٨٩-٩٤

الفصل الثالث أركان الجملة بين العمد والمكملات ٩٥-١٠٦

المبحث الأول أركان الجملة (العمد) ٩٧-١٠١

المبحث الثاني أركان الجملة(المكملات) ١٠٣-١٠٦

الفصل الرابع دلالة الحركات على العمد والمكملات وعلاقة الإسناد بمكملات الجملة. ١٠٧-١٤٦

المبحث الأول دلالة الضمة على العُمَد ١٠٩-١١٦

المبحث الثاني دلالة الفتحة على المكملات..... ١١٧-١٢٠

المبحث الثالث دلالة الكسرة على العُمَد والمكملات ١٢٢-١٣٥

المبحث الرابع المسند والمسند إليه وعلاقتهما بمكملات الجملة ١٣٩-١٤٦

الفصل الخامس حــذف العُمــد ١٤٩-٢١٩

المبحث الأول حذف المسند إليه..... ١٥١-١٧٤

أ – حذف المبتدأ وجوبًا: ١٦٣-١٦٢

مواضع حذف المبتدأ وجوبًا:..... ١٦٥-١٦٧

ب – حذف الفاعل وجوبًا: ١٧٠-١٦٩

مواضع حذف الفاعل وجوبًا: ١٧٢-١٧٤

١ – الفعل المبني للمجهول: ١٧٢-١٧٢

٢ - الاستثناء المفرَّغ:..... ١٧٤
٣- الفعل المؤكد بالنون:..... ١٧٣-١٧٥
٤- الحال القائمة مقام الفاعل: ١٧٤-١٧٥
المبحث الثاني حـــذف المســـــند.....١٧٨-١٧٩
أ - حذف الخبر (خبر المبتدأ) وجوبًا: ١٧٧-١٧٨
ب - حذف الفعل وجوبًا:..... ١٧٩-١٨١
المبحث الثالث حـــذف العمدتين ١٨٤-٢١٩
١ - حذف (عامل المنادى) فعل النداء:.....١٨٣-١٨٤
٢ - حذف عامل الاسم المختص:.....١٨٧-١٨٧
٣ - حذف عامل الإغراء والتحذير:.....١٩٠-١٩٤
٤ - حذف عامل نصب الحال: ١٩٧-٢٠١
٥ - حذف كان مع بقاء معمولها:..... ٢٠٣-٢٠٥
٦ - حذف عامل المفعول به:.....٢٠٦-٢٠٤
٧ - حذف عامل المفعول فيه: ٢٠٧-٢٠٥
٨ - حذف عامل المفعول المطلق:..... ٢٠٨
مواضع حذف عامل المفعول المطلق..... ٢٠٩-٢١٠
أ - في المصادر المسموعة:..... ٢٠٩
ب -إذا كان المصدر مكررًا، أو محصورًا، وعامله المحذوف خبر لاسم ذات:..... ٢٠٨-٢١٠
ج – حذف عامل المصدر التشبيهي:..... ٢١١
د- حذف عامل المؤكد لنفسه: ٢١٢

هـ - المصدر المؤكد لغيره: ٢١٠-٢١٢

و- ما كان توبيخًا مع استفهام كان أولاً: ٢١٣

٩ - حذف عامل الظرف والجار والمجرور: ٢١٤-٢١٨

تقدير المتعلق: ٢١٩-٢٢١

الخاتمة: **٢٢٤-٢٢٥**

مصادر البحث ومراجعه: **٢٣٠-٢٥٠**

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعـــد:

لقد أقر الدارسون المحدثون والمعاصرون أن دراسة الجملة محور الدراسة اللغوية. والجملة في العربية أساس التعبير. ووسم النصيّون النحو العربي بـ(نحو الجملة). وعدوا هذا المنهج لا يستقيم مع الدراسة اللغوية الحديثة. وليس الوقت مناسبًا للرد على ما ذهبوا إليه. والجملة تتألف من كلمات، وعلى وفق تلك الكلمات تتكون الجملة، وتصنف الجملة على أنواعها المعروفة في التراث النحوي، وعند الدارسين المعاصرين.

ولا يخفى أن النحاة قديمًا اهتموا بالكلمات في الجمل والتراكيب؛ ولم يهتموا بالتراكيب بوصفها منظومة كلامية ولم يتناولوا الجملة إلا في أبواب المبتدأ والخبر. وتحديدًا عند الخبر

الجملة، وفي باب النعت الجملة، وفي باب الحال الجملة، وفي باب صلة الموصول الجملة،... إلخ.

ومن المعلوم أن الجملة تتركب من عناصر أو كما يسميها النحاة أركانًا. ووقف النحاة عند أضيق تكوين للجملة العربية وهي الجملة المكونة من ركنين أساسين، هما: المسند والمسند إليه، الفعل والفاعل أو نائب الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية.

ودراسة مكونات الجملة على ركنين لا يفي بدراسة الجملة العربية، والتعبير اللغوي أوسع وأشمل من أن يحصر في هذين الركنين. فلا يمكن أن تكون حركة اللغة محصورة في المسند والمسند إليه.

إن شواهد اللغة العربية وفي أعلاها لغة القرآن الكريم تؤكد على أن اللغة العربية أوسع من أن توضع في هذين المكونين الضيقين.

وقد عقدت العزم على أن أبحث في هذه المسألة لأسلط الضوء على مكونات الجملة. وبعد البحث المعمق اتضح لي أن متكلم اللغة وكاتبها لم يخضع في لغته بذلك التقنين الذي وصف الجملة بركنيها: المسند والمسند إليه.

ولعل لغة القران الكريم كانت أقوى نصوص اللغة في خرق ما ذهب إليه النحاة بحصر مكونات الجملة بالركنين الأساسين: المسند والمسند إليه.

إن سعة العربية مرهون بمكملات الجملة. فهي التي تكون أبلغ في التعبير، ويستقيم التعبير من دون حاجة إلى العمد. وتعليقًا على هذه الفكرة تناولنا: حذف العمد وجوبًا، وتشمل: حذف المبتدأ وجوبًا، وكان هذا الحذف في سبعة مواضع، وحذف الفاعل وجوبًا، وكان هذا الحذف في أربعة مواضع. وتناولت حذف المسند الذي يشمل: حذف خبر المبتدأ وجوبًا، وحذف الفعل وجوبا.

ولقد رصدت حذف عامل أساليب عربية فصيحة تعرف بحذف عاملها وجوبا، وهي على النحو الآتي: حذف عامل المنادى (الفعل)، حذف عامل الاسم المختص، حذف عامل الإغراء والتحذير، حذف عامل نصب الحال، حذف كان مع بقاء معموليها، حذف عامل المفعول به، حذف عامل المفعول فيه، حذف عامل المفعول المطلق، حذف عامل الظرف والجار والمجرور.

وقد تكوَّن البحث من تمهيد وخمسة فصول، أما التمهيد فكان بعنوان: الجملة مفهومها وترادفها بالكلام وأقسامها. أما الفصل الأول فكان بعنوان: أقسام الجملة عند النحويين الأقدمين والمحدثين، وقد انقسم على مبحثين: الأول بعنوان: أقسام الجملة عند النحويين الأقدمين، وكان المبحث الثاني بعنوان: أقسام الجملة عند النحويين المحدثين، أما الفصل الثاني فكان بعنوان: تأليف الجملة في الدراسات العربية، وانقسم على ثلاثة مباحث، كان الأول بعنوان: تأليف الجملة

عند النحويين، والمبحث الثاني بعنوان: تأليف الجملة عند البلاغيين، والمبحث الثالث بعنوان: تأليف الجملة عند الأصوليين، أما الفصل الثالث فكان بعنوان: أركان الجملة بين العمد والمكملات، وانقسم على مبحثين، كان الأول بعنوان: أركان الجملة (العمد)، والمبحث الثاني بعنوان: أركان الجملة (المكملات)، أما الفصل الرابع فكان بعنوان: دلالة الحركات على العمد والمكملات، وعلاقة الإسناد بمكملات الجملة، وانقسم على أربعة مباحث، كان الأول بعنوان: دلالة الضمة على العمد، والمبحث الثاني بعنوان: دلالة الفتحة على المكملات، والمبحث الثالث بعنوان: دلالة الكسرة على العمد والمكملات، والمبحث الرابع بعنوان: المسند والمسند إليه وعلاقتهما بمكملات الجملة، أما الفصل الخامس فكان بعنوان: حذف العمد، وانقسم على ثلاثة مباحث، كان الأول بعنوان: حذف المسند إليه، والمبحث الثاني بعنوان: حذف المسند، والمبحث الثالث بعنوان: حذف

العمدتين، ثم عرضت النتائج التي تمخض عنها البحث، وتبعتها بمصادر البحث ومراجعه.

وللإلمام بالبحث إلماماً عميقاً فقد عرجت على مصادر قديمة ومراجع حديثة منها على سبيل المثال (الكتاب) لسيبويه و (المقتضب) للمبرد و(الأصول في النحو) لابن السراج وكتب أبي علي الفارسي وابن جني ومفصل الزمخشري وشروحه: منها شرح ابن يعيش، وشرح ابن الحاجب ، و شرح صدر الدين الأفاضل، وكتب ابن مالك ، وابن هشام الأنصاري ، وأبي حيان الأندلسي، و السيوطي ، والأشموني، والصبان ، والخضري ، وغيرها من الكتب قديمها وحديثها.

وفي الأخير هذا بحث نقدمه للباحثين والدارسين نتمنى أن ينتفعوا به. والله الموفق.

التمهيد

الجملة: مفهومها، وترادفها بالكلام، وأقسامها

مفهوم الجملة :

أ ـ في اللغة:

عند إنعام النظر في معجمات اللغة اتضح أن المعنى اللغوي للجملة هو « جماعة الشيء وأجمل الشيءَ جمعه عن تفرّقه»[1].

ب ـ في الاصطلاح:

أما المعنى الاصطلاحي للجملة فيشمل أهم خصائص التركيب اللغوي، إذ إنّها « تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مُفْهِمه ولا مصوَّره لما يُراد حتى تجري عليه، ولا تزيغ عنه، والقوانين التي تُمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين ومَلكاتهم وعنها يصدر الكلام، فإذا كُشِفت ودونت فهي علم النحو ولو عُرِضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبُنِيت لك مفرداتها كلمة كلمة، ما كان ذلك كافيًا في فهمك معنى الجملة،

(١)ينظر: لسان العرب مادة (جَمَلَ) ، والقاموس المحيط مادة (جمل).

وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها»[1].

وعرَّفها د. إبراهيم أنيس، فقال: « الجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام؛ وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة البيئة»[2]. أو هي « الصورة الصغرى للكلام المفيد في أية لغة»[3]. أو « المركب الذي يبين المتكلم به، أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه»[4]. أو « الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»[5]. أو « الوحدة الكلامية الصغرى»[6].

---

(١)إحياء النحو: ٢.

(٢)من أسرار اللغة ٢٦٠.

(٣)في النحو العربي نقد وتوجيه ٣١.

(٤)نفسه.

(٥) نفسه..

(٦)نفسه ٣٣.

أو « الكلام هو معقد الفائدة والجملة هي وحدة الكلام الصغرى»[1].

لا يخفى على دارسي النحو العربي أنَّ الجملة لم تنل اهتمام الدارسين الأقدمين، إذ نالت المفردات اهتمامهم. وجاء حديثهم عن الجملة عَرَضًا؛ إذ لم تكن الجملة هي نقطة البدء في دراسة نحاتنا القدماء؛ إذ إنهم لم يحددوا الصور الشكلية للجملة العربية تحديدًا دقيقًا، بحيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلاً نحويًا لها، ولكن تناولهم للأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية المتعددة يوحي بتصور ذهني معين تدور في إطاره الجملة العربية، وهذا التصور الذهني يقوم على أسس خاصة تنبني على تقسيمهم للكلمة، وفهمه للعلاقة بين أجزاء الجملة، وتأثير بعضها في البعض الآخر، والترتيب بين هذه الأجزاء[2].

---

(١)العلامة الإعرابية في الجملة ١٨.

(٢)نفسه ١٧.

ترادف الجملة بالكلام :

إنَّ تحديد مفهوم الجملة أفرز عدداً من الاتجاهات في التراث النحوي، أهمها اتجاهان، أولها: اتجاه يوحِّد أصحابه بين مفهوم «الجملة» و «الكلام»، ومن بين هؤلاء ابن جني(ت٣٩٢هـ)[١]، والزمخشري(ت٥٣٨)[٢]، والجملة عند هؤلاء النحويين هي: «اللفظ المفيد فائدةً يحسن السكوت عليها»[٣]. يقول ابن جني معبرًا عن هذا الاتجاه: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضُرِب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء(في الأصوات) وحُسِّ، ولب، وأف، وأوه»[٤]. ويقول الزمخشري عن الكلام: «وتسمى الجملة»[٥]. والاتجاه الثاني: يفرِّق بين

---

(١)ينظر: الخصائص ١/ ١٧. .

(٢)يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب ٤٩.

(٣)شرح ابن عقيل ١/ ١٩.

(٤)الخصائص ١/ ١٧.

(٥)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٤٩.

(الجملة) و (الكلام) ويرى أنَّ مفهوم الجملة أوسع دلالة من مفهوم الكلام، إذ الجملة عند أصحاب هذا الاتجاه هي «ما تضمَّن جزأين لعوامل الأسماء تُسلَّط على لفظهما، أو لفظ أحدهما[1]. أي إنها (المركب الإسنادي) سواء أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها أم لم يَفِد، وبذلك لا يشترط في الجملة ما يشترط في الكلام من الفائدة التامة[2].

وكان ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)أشهر الذين فرَّقوا بين الجملة و الكلام، فقال: «والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره، كـ (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو (ضُرِبَ اللصُّ)، و (أقائم الزيدان)، و (كان زيدٌ قائمًا)، و(ظننتُه قائمًا)»[3].. وأخذ يؤكد هذه التفرقة بقوله: «وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصَّل، فإنه

---

(١)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ١٣.

(٢)الجملة الفعلية ٢٢.

(٣)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٠.

بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: (ويسمى الجملة)، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة. وكل ذلك ليس مفيدًا فليس كلامًا»[1].

ومما سبق نلحظ أنَّ مفهوم الجملة عند نحاتنا الأقدمين عُبِّرَ عنه بمصطلحين: الكلام والجملة، فمنهم من استعمل مصطلح (الكلام) بدل مصطلح (الجملة) ومنهم من ساوى بين الكلام والجملة، ومنهم من فرَّق بينهما[2].

ومما لاشك فيه أنَّ النحو العربي القديم قد صُنِّفَ بنحو الجملة، فهو بحث في دلالة الجملة الذاتية، والموضوعية، والحدثية، والمكانية، والزمانية، فالجملة بوصفها تراكيب متنوعة الأوضاع والمفاهيم، يتميز كل لون من ألوانها بقصد يتعين من خلال العلاقات المترابطة من التحام الكلمات،

(١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٠.

(٢)الجمل الفرعية في اللغة العربية ١٩.

فالجملة تكون اسمية ذات مفهوم دلالي ذاتي يعبِّر عن مواضيع تخالج النفس لا علاقة لها بالأحداث أو الأمكنة والأزمان، أي أنها لا ترتبط بالأفعال والظروف التي تؤدي وظيفة الأفعال وتتضمنها. وتكون فعلية إذا كان المسند فيها فعلاً. يقصد به دلالة حدثية أو زمنية، أو لا يقصد وتكون ظرفية إذا تضمن الظرف فيها وظيفة الفعل، أو إشارة إلى المجالات المكانية و الزمانية التي تدور فيها الأحداث المعنوية والمادية. ومن هنا فنحو الجملة يعني في: أولاً: وظيفة الجملة. ثانياً: مكان الجملة. ثالثاً: دلالة الجملة على الذاتية، والزمانية، والمكانية. رابعاً: فائدة الجملة في الأساليب. خامساً: القرائن المساعدة التي ترتبط بها[1].

لقد ذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى أن جهد الدارسين المعاصرين وافق جهد الدارسين الأقدمين في أن تُتَخذ الجملة أساس كل دراسة نحوية وأن تكون بداية كل

(١)الدلالة الزمنية في الجملة العربية ٢١.

وصف لغوي ونهايته، وأن يحلل الكلام لا على أساس الألفاظ التي تتألف منها وإنما باعتبار ما بين هذه الألفاظ من علاقة، وما تكونه بفضل تلك العلاقة من وحدات قائمة الذات لا تحتاج إلى ما يتممها[1]. ولنا أن نتناول الجملة والكلام من حيث الترادف وعدمه، على النحو الآتي:

الكلام والجملة: من المعلوم أنَّ الكلام والجملة مصطلحان نحويان لا يكاد يخلو منهما مصنف نحوي من تلك المصنفات التي يعتد بها في دراسة النحو، بل ومن تلك التي لا يُعتد بها من ربط بين هذين المصطلحين بطريقة أو بأخرى... [2].

(١)نظرات في التراث اللغوي العربي٣١.

(٢)الجملة الوصفية في النحو العربي ١٣.

إنَّ (الكلام) أحد أقسام (التركيب) اللغوي، وإذا أُطْلق فإنه يعني التركيب اللغوي الذي يفيد فائدة تامة، أي فائدة يحسن السكوت عليها[1].

ولا يخفى أنَّ قسمًا من النحاة ذهبوا إلى أنَّ الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام... [2].

وما يبدو لنا كما ذهب د. فاضل السامرائي أنَّ الذي عليه جمهور النحاة أنَّ الكلام والجملة مختلفان، فإنَّ شرط الكلام الإفادة ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يُفِد فهي أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة... [3].

---

(١)حاشية العطار على شرح الأزهرية ١٤، وحاشية أبي النجا ٨- ٩ نقلاً عن الجملة الفعلية، ٢٠ هامش٢.

(٢)ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١١.

(٣)ينظر: نفسه١٢.

أما رائد الذين يفرِّقون بين (الجملة) و (الكلام) في التراث النحوي فيمثلهم الرضي الاسترآبادي (ت ٦٤٠هـ)، إذ قال: «والفرق بين الجملة والكلام: أنَّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذُكر من الجمل.. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[١].

ويُعدُّ ابن جني رائدًا في التسوية بين الكلام والجملة الذي لجأ إلى تحديد مفهوم الجملة عن طريق المقابلة بينها وبين عدد من المصطلحات الأخرى، على رأسها مصطلحا: (الكلام) و (القول) [٢]. ولإيضاح ذلك نورد ما قاله ابن جني: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون (الجمل)، نحو زيد أخوك، وقام

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ١٩.

(٢)مقومات الجملة العربية ٢١.

محمد، وضُرِبَ سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء في الأصوات، وحسِّ ولبٌ، وأف، وأوه[1]، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[2].

وعلَّق د. علي أبو المكارم على كلام ابن جني السابق، فقال: «فهو يوحِّد- كما ترى- بين مصطلحي (الكلام) و (الجملة) في دلالتهما على اللفظ المستقل المفيد، بيد أنه لم يحدد معنى (الاستقلال) و (الفائدة). كما أكَّد على الترادف بين الجملة والكلام[3]، فقال: «كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[4]. وفي موضع آخر أكَّد على الترادف بينهما، فقال: «في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستقلة عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها»[5].

---

(١)الخصائص ١/ ١٧.

(٢)نفسه.

(٣)مقومات الجملة العربية ٢١.

(٤)الخصائص ١/ ١٧.

(٥)نفسه ١/ ٣٣.

ومن الذين رادفوا بينهما عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، القائل: «اعلم أنَّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ؛ سمي كلامًا وسمي جملة»[١] وذكر د. محمد حماسة عبد اللطيف أنَّ المبرد (ت٢٨٥هـ) قد رادف بين الكلام والجملة، فقال: «ويبدو أنَّ الجملة والكلام عنده مترادفان، ففي باب المسند والمسند إليه يقول: فالابتداء نحو قولك: زيد. فإذا ذكرته، فإنما تذكره للسامع، ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه صحَّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر»[٢][٣]. كما عرَّف ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) الكلام، فقال: « زعم قوم أنَّ الكلام ما سمع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد، وذهب عمرو»[٤]. وفي موضع آخر

(١)الجمل ٤.

(٢)المقتضب ٤/ ١٢٦.

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة ١٩.

(٤)الصاحبي ٨٧.

قال: «قال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى»[1]. وأخذ يفنِّد التعريفين السابقين، فقال: « والقولان عندنا متقاربان؛ لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى»[2].

ومن الذين رادفوا بين الكلام والجملة الزمخشري، القائل: « والكلام هو: المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبِشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرِب زيدٌ، وانطلق بكر، وتسمى الجملة»[3].وذهب د. محمد حماسة عبد اللطيف إلى أنَّ الزمخشري –هنا- يُحصر الجملة في صورتين اثنتين، ويضيِّق نطاقها على عكس ابن جني الذي

---

(١)الصاحبي٨٧

(٢)نفسه

(٣)المفصل في صنعة الإعراب ٤٩.

يتوسع عن بصيرة نافذة فيصور الجملة ارتباطًا بأدائها لحاجة الموقف اللغوي[1].

أما ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) فقد تابع الزمخشري في التسوية بين الكلام والجملة، إذ قال: «اعلم أنَّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة، نحو: زيدٌ أخوك، وقام بكر»[2]. وفي موضع آخر، قال: « إنَّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها »[3].

وما يبدو كما يرى د. عبد القادر المهيري أننا نلاحظ في كلام ابن يعيش محاولة للتمييز بين المصطلحين تقوم على اعتبار (الكلام) أعم من (الجملة)[4].

---

(١)العلامة الإعرابية في الجملة ٢١.

(٢)شرح المفصل ١/ ٢٠.

(٣)نفسه ١/ ٢١.

(٤)نظرات في التراث اللغوي العربي ٣٤.

ومن الذين رادفوا بين الجملة والكلام ابن القوَّاس، القائل « الجملة والكلام مترادفان في عُرف النحاة، وهي من أجملت الشيء إذا جمعت أجزاءه، وكل ما احتمل التفصيل هو جمل وجملة »[1].

ومن الذين فرقوا بينهما الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، إذ قال: « الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيدٌ قائم، أو لم يفد، كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا»[2].

إنَّ التسوية بين الكلام والجملة –وقد توهمه كثير من الناس– تؤكد أنَّ النحاة لم يأبهوا لشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية... [3].

---

(١)شرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ٨٢٩.

(٢)التعريفات ٧٨.

(٣)العلامة الإعرابية في الجملة ١٨.

أقسام الجملة:

لقد أدرك النحويون منذ عصر مبكر وجود نوعين متميِّزين من الجملة العربية اصطلحوا عليهما بـ (الجملة الاسمية) و (الجملة الفعلية) وهذان النوعان هما كل ما تحتويه الجملة العربية –عند جمهور النحويين– من أنواع، بيد أنّ َهذا التحديد الثنائي لم يحظ بموافقة بعض النحويين، الذين وجدوا أنَّ ثمة أنواعًا أخر للجملة العربية لا تندرج تحت هذين النوعين، وهكذا وجدنا[1] فريقًا منهم يذهب إلى القول بوجود نوع ثالث غير النوعين السابقين، وهو (الجملة الظرفية) التي يكون ركنها المتقدم ظرفًا أو جاراً ومجروراً. وفريقًا آخر يُقرر وجود أنواع أربعة، حيث يضيف إلى الأنواع الثلاثة السابقة ما اصطلحوا على تسميته بـ (الجملة الشرطية) حتى يستكملوا –في نظرهم–جميع أنواع الجملة العربية[2].

(١)القول للدكتور علي أبو المكارم.

(٢)الجملة الفعلية ٢٩.

وذهب د. علي أبو المكارم إلى أنَّ أنواع الجملة خمسة إذ قال: « وتوصلنا من ذلك إلى وجود أنواع خمسة من الجمل في العربية، يتميز كل نوع منها بمكوناته وخصائصه ودلالاته، وهذه الأنواع هي: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الظرفية، والجملة الوصفية، والجملة الشرطية»[1].

والأنواع الأربعة الأولى هي منجز النحاة الأقدمين إذ تشير قرائن كثيرة، يستند بعضها إلى نصوص صريحة، إلى أنَّ النحاة العرب قد أدركوا منذ عصر مبكر وجود أنواع متميزة من الجملة العربية، ولمسوا –بصورة مباشرة حينًا، وغير مباشرة أحيانا – بعض الأسس التي صدرت عنها هذه الأنواع، والاعتبارات التي روعيت فيها[2].

أما النوع الخامس من أنواع الجملة العربية فهو منجز نحوي تمَّ على أيدي أساتذة كلية دار العلوم –جامعة

---

(١)الجملة الاسمية ١٠- ١١.

(٢)مقومات الجملة العربية ١١١.

القاهرة، وهم د. تمّام حسان[1]، وتلميذه د. فاضل مصطفى الساقي[2]، و د. شعبان صلاح[3]، و د. علي أبو المكارم[4].

(١)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٤٧.

(٢)ينظر: في رسالته للماجستير (اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية)، ورسالته للدكتوراه (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة).

(٣) ينظر: رسالته للماجستير (الجملة الوصفية في النحو العربي)

(٤)ينظر: الجملة الاسمية، ١٠-١١، والتراكيب الإسنادية: الجمل الظرفية- الوصفية – الشرطية ٨٣-١٣٨.

الفصل الأول

أقسام الجملة عند النحويين الأقدمين والمحدثين

المبحث الأول: أقسام الجملة عند النحويين الأقدمين

المبحث الثاني: أقسام الجملة عند النحويين المحدثين

المبحث الأول

أقسام الجملة عند النحويين الأقدمين

لقد اختلف النحاة الأقدمون في تحديد أقسام الجمل. وعند العودة إلى أُمَّات المصادر النحوية في حِقَب تاريخية مختلفة اتضح أنَّ أول تصنيف للجملة العربية كان على يد سيبويه (ت١٨٠هـ) علمًا أنه لم يذكر لفظ (الجملة) في ذلك التصنيف بل ذكر عوضًا عنه مصطلحي المسند والمسند إليه، فقال: « وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًا فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبنى عليه وهو قولك: عبْدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب عَبْدُ الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُد مِن الآخر في الابتداء»[1]. وفي هذا دليل على أنَّ الجملة قد سارت على هذين النوعين (اسمية وفعلية)؛ ولأن الجملة لابد لها من مسند ومسند إليه.. والصور التي قدمها

(١)الكتاب ١/ ٢٣.

للمسند والمسند إليه لا تخرج عن المبتدأ والخبر والفعل والفاعل.. ولذلك اتفق كثير من النحاة على أنَّ الجملة لا تتكون إلا من اسمين أو من فعل واسم، ولابد أن يكون بين كل منهما إسناد أصلي... [1].

وقول سيبويه السابق يلخص مباحث طويلة أفاض النحاة في الحديث عنها فيما بعد؛ إذ ذكروا أنَّ هذه المعاني لا يتم التعبير عنها إلا بائتلاف الاسم مع الاسم ليؤدي التركيب معنى غير المعنى الذي يؤديه ائتلاف الاسم مع الفعل. وأنَّ حاجة المسند للمسند إليه تأتي من كون هذه الجمل إسنادية يستند بعضها إلى بعض في أداء المعنى... [2].

وذكر المبرِّد تعريفًا للجملتين الفعلية والاسمية، فقال: «وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل

---

(١)العلامة الإعرابية في الجملة ٢٤.

(٢)نظرية المعنى في الدراسات النحوية ٢٢٦.

بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ»[1].

وما يبدو لنا أنَّ هذا الحد للجملة مازال مأخوذًا به إلى يومنا هذا، كما أنَّ هذا المفهوم للجملة مستقى مما أورده سيبويه في باب المسند والمسند إليه[2].

وتابع ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) سيبويه والمبرد في التقسيم الثنائي للجملة؛ إذ قسَّم الجملة على قسمين: فعلية واسمية، إذ قال: « فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول، والمفعول فضلة في الكلام.. فأما الفعل فلابد له من فاعل... »[3]. ثُمَّ قابل بين الجملتين الفعلية والاسمية، فقال: « وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء

---

(١)المقتضب ١/ ٨.

(٢)ينظر: الكتاب ١/ ٢٥.

(٣)الأصول في النحو ١/ ٧٤- ٧٥.

والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد... »[1].

وذهب في موضع آخر إلى أنَّ « الجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيْتُ أخاه، وبكر قام أبوه، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: زيد أبوه منطلق، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ...»[2].

وتناول في موضع آخر طرائق ائتلاف الكلام، فقال: « فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: الله إلهنا، ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف... »[3].

---

(١)الأصول في النحو ١/ ٧٥.

(٢)نفسه ١/ ٦٤.

(٣)نفسه ١/ ٤١.

وما يبدو أنَّ ابن السرَّاج أراد بمصطلح الائتلاف الترابط القائم بين الأقسام الثلاثة والقائم على شرط الفائدة، لذا أنكر حصول الفائدة في ائتلاف الفعل مع الفعل والحرف مع الحرف، وعدَّ ذلك ممتنعًا.. [1].

أما أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فقد تناول تأليف الجمل في كتابه (الإيضاح العضدي)، فقال: « فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا كقولنا: عمرو أخوك.. ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبد الله.. ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلامًا كقولنا: إن عمرًا أخوك... وما عدا ما ذُكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فَمُطْرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يا زيد.. فإنَّ الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء... »[2].

---

(١)الحد النحوي وتطبيقاته ٣٣.

(٢)الإيضاح العضدي ١/ ٩.

ومن المعلوم أنَّ أبا علي النحوي عقد لموضوع الجملة بابًا واسعًا في كتابه (المسائل العسكريات) –كان أول باب ناضج ببحث متكامل وصل إلينا– عالج فيه موضوع الجمل؛ إذ رأى فيه ما رآه أبو بكر (ابن السرَّاج) من أنَّ أنواع الجمل ثلاث هي اسمية، وفعلية، وظرفية[1][2].

أما ابن جني فقد تناول الجملة مرادفة للكلام، وعرض لأقسام الجملة ضمن حديثه عن تعريف الجملة، إذ قال: « أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد»[3].

من الواضح في تمثيل ابن جني للجملة على أنها اسمية (زيد أخوك) وفعلية (قام محمد). وفي موضع آخر اشترط ابن جني على ضرورة توافر الفائدة، فقال: « إنما وضع للفائدة،

(١)ينظر: المسائل العسكريات، مقدمة المحقق أ. د علي جابر المنصوري ٣١.

(٢)ينظر: نفسه ٦٣– ٧٥.

(٣)الخصائص ١/ ١٧.

والفائدة لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول»[1].

أما عبد القاهر الجرجاني فقد قسَّم الجملة على قسمين: اسمية وفعلية، إذ قال: « فالكلام لا يخلو من جملتين، إحداهما: اسمية كـ (زيد أخوك)، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر. والثانية: فعلية، كقولك: خرج زيد وتسمى جملة من فعل وفاعل»[2].

كما قسَّم الزمخشري الجملة على أربعة أقسام، فهو القائل: «والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيدُ ذهب أخوه، وعمر أبوه منطلق، وبكر إن تُعْطِه يشكُرْكَ، وخالدُ في الدار»[3].

وانتقد ابن يعيش شارح (المفصل) الزمخشري؛ لأن الجملة من وجهة نظره على قسمين، فقال: « وهي في الحقيقة

---

(١)الخصائص ٢/ ٢٣١.

(٢)المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٩٣.

(٣)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٧١.

ضربان، فعلية واسمية؛ لأنَّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل»[1].

أما أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) فقد قسَّم الجملة على قسمين: اسمية وفعلية، إذ قال: «والجملة اسمية، وفعلية، فالاسمية يندرج فيها المصدرة بحرف عامل في المبتدأ كـ (ما) الحجازية، وأن تقول: زيدٌ ما هو قائمًا، وزيد إنه قائم، فإنَّ وما عملت فيه في موضع الخبر على مذهب البصريين، ومنع ذلك الكوفيون... »[2].

يُعدُّ ابن هشام الأنصاري أشهر من درس الجملة العربية، إذ أفرد الباب الثاني من كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لها، وجعل عنوانه (في تفسير الجملة، وذكر

---

(١)شرح المفصل ١/ ٢٣.

(٢)ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ٣/ ١١١٥.

أقسامها وأحكامها). وقسَّم الجملة على ثلاثة أقسام، وهذه الأقسام جاءت بعد العنوان الآتي: انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية. فالاسمية: هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند مَنْ جوَّزه وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية: هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِبَ اللص، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته قائمًا، ويقوم زيد، وقُمْ. والظرفية: هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: "أعندك زيد" و " أفي الدار زيد " إذا قدَّرت " زيدًا " فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما، ومثَّل الزمخشري لذلك بـ " في الدار" في قولك " زيد في الدار" وهو مبني على أنَّ الاستقرار المقدر فعل لا اسم. وعلى أنه حُذِفَ وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه. وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قَبِيْل الفعلية... [1].

(١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢.

وقسَّم الجملة تقسيمًا آخر، على أساس خبر المبتدأ، تحت عنوان: انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى، فقال: « الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو (زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم). والصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين»[1].

وقسمها تقسيمًا آخر على أساس صدر الجملة وعجزها. وهذا التقسيم يخص الجملة الكبرى التي قُسِّمت إلى ذات وجه، وذات وجهين، فقال: انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين. ذات الوجهين: هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو (زيدٌ يقوم أبوه) كذا قالوا، وينبغي أن يزاد عكس ذلك في نحو " ظننت زيدًا أبوه قائم " بناء على ما قدمنا[2].

---

(١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٧.

(٢)نفسه ٤٩٩.

المبحث الثاني

أقسام الجملة عند النحويين المحدثين

لقد تناول الدارسون المحدثون الجملة العربية من حيث تأليفها وأقسامها، وهم في حديثهم ذلك إما قد تابعوا الأقدمين، وإما قد تأثروا بمعطيات علم اللغة الحديث، وإما قد جمعوا بين المنهجين. وسنعرض لأشهر الذين قسَّموا الجملة من الدارسين المحدثين:

١- د. تمَّام حسان:

قسَّم الجملة على وفق المبنى والمعنى على النحو الآتي:

الجملة من حيث المبنى، وتشمل الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية، والجملة الشرطية[١].

والجملة من حيث المعنى، وتشمل الخبر والإنشاء الطلبي، ويشمل الأمر، والتحضيض، والعرض والإغراء، والنهي،

---

(١) ينظر: الخلاصة النحوية، ١٠٥- ١٣٦؛ وفرَّق د. تمام حسان بين الجملة الفعلية والجملة الوصفية إذْ إن الفعل نواة الجملة الفعلية، والوصف نواة الجملة الوصفية. اللغة العربية معناها ومبناها ٣١.

والتحذير، والاستفهام، والتمني، والترجي، والدعاء، والنداء، والاستغاثة، والانشاء الإفصاحي الذي يشمل: القسم، والعقود، والندبة، والتعجب، والمدح والذم، والإحالة، والحكاية الصوتية[1].

٢ – د. مهدي المخزومي:

لقد وافق د. المخزومي النحاة الأقدمين في تقسيم الجملة إلى اسمية [2] وفعلية[3]، ووصف هذا التقسيم بأنه « يقرُّه الواقع اللغوي »[4].

٣ – د. فاضل السامرائي:

قسَّم الجملة على اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، وجملة كبرى وجملة صغرى، وخبرية وإنشائية وهذه الأخيرة

---

(١)ينظر: الخلاصة النحوية ١٠٥ – ١٣٦، واللغة العربية معناها ومبناها ٣١.

(٢)في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٢.

(٣)نفسه ٤٧.

(٤)نفسه ٤٩٧.

على طلبي وغير طلبي والجمل التي لها محل والتي لا محل لها من الإعراب، وأخيرًا الجملة المحكية[1].

٤ – د. علي أبو المكارم:

للدكتور علي أبو المكارم أكثر من كتاب في الجملة العربية[2]. وهو في هذه الكتب قد قسَّم الجملة على خمسة أقسام، وهي: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الظرفية، والجملة الوصفية، والجملة الشرطية[3].

٥ – برجشتراسر:

لقد قسَّم الجملة على ثلاثة أنواع: الأول: الجملة البسيطة، وهي عنده الجملة الفعلية، والجملة الاسمية... والثاني: شبه الجملة، وهي عنده نوع من الكلام ليس بجملة بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية

---

(١)الجملة العربية تأليفها وأقسامها ٤١.

(٢)هي: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والتراكيب الإسنادية الجمل (الظرفية- الوصفية- الشرطية)، ومقومات الجملة العربية.

(٣)ينظر: الجملة الاسمية ١٠- ١١.

غير إسنادية. والثالث: الجملة الناقصة، وهي التراكيب التي تفسر معنى كاملاً، مكونة من كلمة واحدة أحيانًا ولكنها في حاجة إلى تقدير[1].

٦ – د. محمد حماسة عبد اللطيف:

لقد قسم الجملة على ثلاثة أقسام، الأول: الجملة التامة الإسنادية ويندرج تحتها الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية. والثاني: الجملة الموجزة، وهي قائمة على عنصر واحد من عناصر الإسناد، وأقسامها ثلاثة: الجمل الفعلية الموجزة، والجمل الاسمية الموجزة، والجمل الجوابية الموجزة. والثالث: الجمل غير الإسنادية، وتشمل الآتي: جملة الخالفة.. والجملة التعجبية.. وجملة المدح والذم.. وجملة خالفة الصوت.. والجملة الندائية.. والجملة القسمية.. والجملة التحذيرية والإغرائية... [2].

---

(١)ينظر: التطور النحوي للغة العربية ١٢٥.

(٢)ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة ٧٨– ١١٠.

٧- د. عبد الرحمن أيوب:

قسَّم الجملة تقسيمًا أساسه الإسناد إذ هي عنده على قسمين: الأول: الجملة الإسنادية، وهي على نوعين: اسمية وفعلية. والثاني: الجمل غير الإسنادية، وتنقسم على ثلاثة أنواع: جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب[١].

٨ - د. كريم ناصح:

لقد نقد الدارسين الأقدمين والمحدثين الذين يقفون في أقسام الجملة على الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية، ودعا إلى التوسع في دراسة أنماط التراكيب، منها الجملة القسمية والجملة الاستفهامية، وجملة النفي، وجملة التمني، وجملة الترجي، وجملة المدح والذم وجملة التعجب[٢].

إن تقسيم الدارسين المحدثين للجملة بعضه قائم على المعنى وحده، غير معتبر للشكل المنطوق، وقد ترتب على هذا

---

(١)ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩.

(٢)ينظر: نظرات في الجملة العربية ٢٣.

خلط بين نوعي الجملة؛ إذ عدت جملة مثل: " البدر طلع " جملة فعلية استنادًا إلى أنَّ الجملة تشتمل على فعل بصرف النظر عن موقعه أو رتبته في الجملة، وعدَّت جملة مثل: (النارَ) أيضًا جملة فعلية؛ لأنها تتضمن أمرًا بالحذر من النار، والتحذير لا يكون إلاَّ بفعل[1].

ولنا أنْ نقول كما قال د. محمد حماسة عبد اللطيف: إنَّ تقسيم الجملة مازال –كما أرى – محتاجًا إلى إعادة تصنيف، وليس هذا طعنًا في جهود سابقة، ولكنها وجهات نظر تختلف باختلاف الاجتهاد[2].

من المعلوم أنَّ الدارسين المحدثين يأخذون على نحاتنا القدماء أنهم لم يهتموا بالجملة الاهتمام الذي كان ينبغي أن يكون، وأنهم لذلك انحرفوا عن وجهة البحث النحوي الصحيحة[3].

---

(١)نظرات في الجملة العربية ٥٨.

(٢)ينظر: نفسه ٥٧.

(٣)العلامة الإعرابية في الجملة ٤٠.

ومن الأمور المؤكدة في الدراسة اللغوية البنيوية اليوم تخصص النحو بدراسة الجملة، وذلك باعتبار هذا النحو أفضل نموذج نحوي في الوقت الراهن، وظهور فاعليته الحقيقية في تحليل الجملة وتحديد خصائصها استحسانًا ورفضًا، ولهذا فإنَّ معرفة الراوي اللغوي بأساليب صياغة الجملة صياغة مستحسنة تضمن تفعيل العمل في هذا المجال، وتضمن تحقيق نتائج دقيقة في حدود الجملة، وهو ما ينظر إليه أيضًا عالم البلاغة، وهو يوجِّه أنظارنا إلى أسرار البلاغة في الجملة، ويشير إلى مواطن الجمال في النص من تقديم وتأخير وحذف ووصل[1].

وما يبدو أنَّ عالم النحو قد ركَّز على الجملة واقتصار تحليلاته عليها سوى نتيجة حقيقية لنظرته إليها بوصفها أعلى وحدة تحليل لغوية، ولكونه هو ذاته نموذجًا متخصصًا بوصف الكفاية اللغوية الباطنة للمتكلم والمستمع المثالي،

(١)مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية ٨.

نموذجًا يصف قدرة المتكلم على إنتاج جمل كثيرة غير محددة في لغته، وقدرته على فهمها، ولهذا تجلَّى موقف هذا الاتجاه البنيوي في أمرين مهمين، أولهما: أنَّ اللغة هي إجمال الجمل كلها، والثاني: أنَّ النحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة[1].

بعد عرض أقسام الجملة عند الدارسين الأقدمين والمحدثين يتضح أن النحاة قد راعوا في تقسيمهم للجملة أمرين: نوع الكلمة المصدرة، ودورها في الإسناد. وقد قسموا الكلمة على ثلاثة أقسام، هي: الاسم والفعل والحرف، ولَمَّا كان الحرف لا يتعلق به اسناد، فقد خرج عن دائرة تقسيم الجملة، فليست هناك جملة حرفية. وحتى الجملة المصدرة بحرف جر ومجرور مثل (أفي الدار محمد؟) –إذ عُدَّ فيها (محمد)

(١)نحو نظرية أسلوبية لسانية نقلاً عن: مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية ٨.

فاعلاً بالجار والمجرور - لم يسمها ابن هشام مثلاً جملة (حرفية) وإنما سمَّاها جملة ظرفية[1][2].

وما يبدو لنا في تقسيم الجملة لدى الأقدمين والمحدثين إلى اسمية وفعلية. هو تقسيم يصلح للقول به في عدد كبير من الجمل، لكنه ليس صحيحًا بحال في تحديد أنماط جميع الجمل، وهو تقسيم لم يستقرئ كل ما ورد في نصوص اللغة، ولذلك كان من الطبيعي أن يحاول النحويون القائلون بهذا التقسيم – وهم الكثرة البالغة – أن (يحشروا) باقي الأنواع في إطار هذين النوعين، وأن يغفلوا الخصائص الموضوعية لما يجمعونه في نوع واحد؛ لأن من الجمل ما لا يصدق عليه تعريف الاسمية ولا تعريف الفعلية، فإطلاق أي منهما عليه ضرب من الخلط الذي يسلم إلى التضارب بين المصطلح العلمي ومدلولاته المتعددة[3].

---

(١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢.

(٢)العلامة الإعرابية في الجملة٣٠.

(٣)التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية – الوصفية- الشرطية ٩.

وليس صحيحًا إذن ما يقال عن التقسيم الثنائي للجملة العربية وإن شاع وذاع واستقر جيلاً بعد جيل، وابحث إن شئت عن سبب ما يحظى به هذا التقسيم.. من قبول في غير العلم، فالعلم الصحيح لا يكتفي بأن يتخذ منها موقفًا مترددًا، بل رافضًا، وهو رفض يعتمد على أسس موضوعية تُعد مخالفتها خروجًا على قواعد المنهج وطرائق البحث ونظم التحليل[1].

وبعد إتمام دراسة الجملة مفهومًا وتقسيمًا يتضح أنَّ تعريف الجملة عند النحاة بحاجة إلى دراسة، وأن تقسيمها الثنائي في حاجة إلى مراجعة تقوم على أساس إفادة المعنى الذي يحسن السكوت عليه، سواء كان ذلك في جملة تقوم على أركان الإسناد، أو في الجمل غير الإسنادية، بل في الجمل التي

(١)التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية – الوصفية- الشرطية ١٠.

تقوم على كلمة واحدة وتحمل معنى يحسن السكوت عليه، مع الاهتمام بالقيمة الدلالية للحركة الإعرابية... [1].

(١)أساليب نحوية جرت مجرى المثل ٢٥.

الفصل الثاني

تأليف الجملة في الدراسات العربية

المبحث الأول: تأليف الجملة عند النحويين

المبحث الثاني: تأليف الجملة عند البلاغيين

المبحث الثالث: تأليف الجملة عند الأصوليين

المبحث الأول

تأليف الجملة عند النحويين

توطئة:

لقد أجمع النحاة على أنَّ تأليف الجملة من ركنين أساسيين، هما المسند والمسند إليه وهما عمدتا الكلام. ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه –كما يرى النحاة –وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل[1].

إنَّ الحديث عَنْ ركني الجملة قديم في العربية، فقد ذكرهما سيبويه وعقد لهما بابًا سمَّاه (باب المسند والمسند إليه) فقال: « وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عَبْدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ

(١)الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٣.

عَبْدُالله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بدّ من الآخر في الابتداء»[1].

لقد نهج النحاة واللغويون العرب القدماء لتصنيف الجملة في اللغة العربية ودراستها منهجين: تركيبي: تقسم الجملة في ضوئه على قسمين: اسمية وفعلية، ثم وصفوها بالكبرى أو الصغرى[2]. وبلاغي: يتعلق بالمعنى، وتقسم الجملة في إطاره إلى إنشائية وإخبارية. وقد زاد بعض المعاصرين قسمًا مستقلاً آخر في هذا الإطار أسموه الإفصاحية[3][4]. إنَّ الوعي بالتركيب الذي يتأتى من خلال ركني الجملة (المسند والمسند إليه) لا يتحقق بالمفردات خارج التراكيب «لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام»[5].

---

(١)الكتاب ١/ ٢٣.

(٢)ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ٣/ ٣١- ٤٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع١/ ٢٩- ٣٥.

(٣)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٣١، والخلاصة النحوية ١٠٥- ١٣٦.

(٤)ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ١٠٦.

(٥)المقتضب ٤/ ١٢٦.

وتناول ابن السرَّاج نظام تأليف الجملة على أساس التقسيم الثلاثي للكلمة العربية، فقال: «والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: (الله إلهنا)، ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق ما بينهما»[1].

وكان أبو علي الفارسي – وهو من نحاة القرن الرابع – أكثر توضيحًا لتأليف الجملة العربية إذ قال: «هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلامًا مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل. اعلم أنَّ الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو: زيدٌ أخوك. وعمرو ذاهب. والفعل مع الاسم: نحو: قام زيد وذهب عمرو»[2]. وأجاز أبو علي ائتلاف الحرف مع الاسم وذلك في باب النداء؛

(١)الأصول في النحو١/ ٤١.

(٢)المسائل العسكريات ٦٣.

لأن(الياء) نابت مناب الفعل (أنادي أو أدعو) فقال: «فإنَّ الحرف والاسم قد ائتلف منها كلام مفيد في النداء»[1].

وحصر عبد القاهر الجرجاني الأصل في تأليف الجملة بين الائتلاف والإفادة، فقال: «واعلم أنَّ معنى الائتلاف الإفادة، وذلك لا يكون إلاَّ بين الاسم والاسم كقولك: زيدٌ أخوك، فزيد مبتدأ، وأخوك خبره، وكل واحد منهما اسم. أو بين الفعل والاسم، كقولك: خرج زيدٌ، سُرَّ بكر، وانطلق عبد الله، فهذه أفعال وما بعدها مخبر عنه.. واعلم أنَّ الفعل لا يأتلف مع الفعل، لو قلت: ضحك خرج، لم يَجُزْ. وكذا لا يأتلف الحرف مع الفعل، لو قلت: هل خرج، أو ما خرج، من غير أن تأتي باسم مظهر أو مضمر لم يَجُزْ. وكذا لا يقع الائتلاف بين الحرف ولا بين الاسم..»[2]. وعلى هذا المنوال ذهب ابن الحاجب (٦٤٦هـ) فقال: «الكلام: ما تضمن

---

(١)الإيضاح العضدي ١/ ٨.

(٢)المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٩٥.

كلمتين بالإسناد. ولا يتأتى ذلك إلاَّ في اسمين او في فعل واسم»[1].

يُعدُّ السيوطي أشهر النحاة الذين رصدوا عناصر تأليف الجملة، إذ قال: «والحاصل أنَّ الكلام لا يتأتى إلاَّ من اسمين، أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأنَّ الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابد له من طرفين مسند ومسند إليه. والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا و مسندًا إليه، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه والحرف لا يصلح لأحدها فالاسمان يكونان كلامًا، لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذلك الاسم مع الفعل، لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما، والاسم مع الحرف إما أن يفقد منه المسند أو المسند إليه، والحرفان لا مسند إليه فيهما، ولا مسند، والكلمة لا

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ١٧.

إسناد فيهما بالكلية»[1]. إنَّ تأليف الجملة العربية يقوم على الأركان الآتية: أولها: المسند إليه (المبتدأ –الفاعل- نائب الفاعل) وثانيها: المسند (الخبر- الفعل). وثالثها: الإسناد وهو عنصر معنوي[2].

وقد انعقد الإجماع قديمًا وحديثًا على أنَّ الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه وهما عمدتان في الكلام. ومن الواضح أنَّ النحاة قسَّموا الجملة قسمين اثنين، هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ لأن الجملة لابد لها من مسند ومسند إليه[3].

وتأليف الجملة لابد من أن يكون فيها عنصران أساسيان المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهذين العنصرين ما

---

(١)همع الهوامع قي شرح جمع الجوامع ١/ ٣٣.

(٢)أساليب نحوية جرت مجرى المثل ٢٣.

(٣)العلامة الإعرابية في الجملة ٣٩.

يؤدي معاني أُخَر مكملة لهما ومن هذه المكملات المفعولات والحال والتمييز وغير ذلك[1].

لقد اتضح أنَّ العلاقات النحوية المخصصة للإسناد وهي قرائن معنوية تخصص الإسناد من زوايا مختلفة، فالمفعول به يخصص الإسناد بالتعدية، والمفعول المطلق بتحديد نوع أو عدد الحدث، والمفعول لأجله لبيان سبب الحدث، والمفعول فيه يخصص الإسناد بالظرفية، والمفعول معه بالمصاحبة. هذا عن المفاعيل الخمسة، أما عن الحال والاستثناء والشرط، فالحال ملابسة لصاحبها والاستثناء يأتي مرتبطًا مع الإسناد قبله عن طريق الإخراج والشرط يأتي مقيدًا لجوابه – وهو لبُّ الجملة الشَّرطية –بالتعليق بأن يترتَّب الثاني على الأول[2]. من المعلوم أنَّ النحاة اهتموا بالإسناد اهتمامًا كبيرًا واعتمدوا المسند والمسند إليه ركنين

(١)نظرية المعنى في الدراسات النحوية ٣٣٤.

(٢)نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية ٢٨٢

أساسيين للجملة العربية. والسامع محتاج إليهما وحدهما في إفادة المعنى، وليس ثمة ضرر في احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها. واهتمامهم الشديد بركني الجملة على هذا النحو، جعلهم يتصورون أنَّ الجملة لا يمكن أن تنهض إلا بهما، فإذا وُجِدَا، فقد استقرت الأمور على الوجه المطلوب وإذا وُجِدَ أحدهما دون الآخر؛ وجب تقديره وحسبانه موجودًا. وبناء على ذلك قُرِرَت قواعد ترمي كلها إلى المحافظة على ركني الجملة الأساسيين[1].

لقد بُنيت الجملة على فكرة الإسناد بين الفعل والاسم أو بين الاسم والاسم، والاسم في ذلك كلّه هو الأساس؛ لأنه هو الأقوى، ذلك عند النحاة الذين قسموا التركيب إلى اسمي وفعلي، والاسم في الفعلي هو الأساس في الإسناد، كما

(١)العلامة الإعرابية في الجملة ٣١.

أنه الأساس في التركيب الاسمي، وكذلك عند البلاغيين الذين قسموا التركيب إلى إنشائي وخبري[1].

لقد سيطرت فكرة الإسناد على أذهان النحاة سيطرة خفية خلفية، فأخذت توجه تفكير العلماء في تصنيف الجملة في اسميتها أو فعليتها أو خبريتها أو إنشائيتها، وكذلك في تصنيف الأبواب النحوية وتقسيمها إلى عمد وفضلات، فالعمدة ما به يتم الإسناد لا ما يتم به المعنى، والفضلة ما زاد على تحقيق طرفي الإسناد، فكان بذلك الفعل والفاعل في حقل ما به يتحقق الإسناد، وخرج بذلك أيضًا المفعول أو المفاعيل، مع أنَّ المعنى لا يتم إلاَّ به أو بها، هذا فضلاً عن تعارض هذا مع التنظير الذي يرتضيه النحاة في أنَّ الإسناد يحقق قيام الجملة، والجملة عندهم تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فوقع التعارض بين التنظير والتطبيق[2].

---

(١)المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي ٧٧.

(٢)نفسه ٧٨.

من المعلوم أنَّ تأليف الجملة العربية يقوم على عنصرين، هما: المسند والمسند إليه. وهذا التأليف في أقل تأليف له. ولكنَّ الجملة قد تتعدى هذين الركنين فتطول بإضافة عناصر أُخر. وقد حصر د. محمد حماسة عبد اللطيف هذه العناصر على الآتي: أولها: طول التقييد، وثانيها: طول التبعيَّة، وثالثها: طول التعاقب، ورابعها: طول التعدد، وخامسها: طول الترتيب، وسادسها: طول الاعتراض[1]. وهذه العناصر غير الإسنادية كانت سببًا في طول الجملة.

لقد ربط الأستاذ إبراهيم مصطفى بين معاني الإعراب وتأليف الكلام، فقال: «وجب أن تدرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، وأن تبحث في ثنايا الكلام عمَّا تشير إليه كل علامة فيها، ونعلم أنَّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من

(١)ينظر: في بناء الجملة ٨٠- ١٠٨.

الكلمات، فالأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام... »[1].

لقد اهتم الباحثون القدماء من نحويين وبلاغيين ومفسرين وأصوليين بدراسة الجملة، وأدركوا قيمتها في اللغة، واهتدوا إلى نواح مهمة فيها، كانت محورًا لدراسة المحدثين مؤيدين وناقدين[2].

ومن المعلوم أنَّ الجملة لم تنل حظًا وافرًا من الاهتمام عند النحويين القدماء، إذ لم يفردوا لها بابًا مستقلاً يتحدثون فيه عن الجملة وأقسامها، ووظائفها، وأحكامها. وإنما جاء الحديث عنها في أبواب النحو.. حتى جاء ابن هشام ودرس الجملة درسًا موسعًا، فأفرد لها بابًا خاصًا من كتابه (مغني اللبيب)، وذكر أقسامها، ووظائفها... [3]

---

(١)إحياء النحو ٤٩.

(٢)تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث ١٧.

(٣) ينظر: تقسيم ابن هشام للجملة، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٠- ٤٩٧.

من الواضح أنَّ دراسة الجملة عند النحاة القدماء يقوم على أساس تركيبي تقسم الجملة في إطاره على قسمين: اسمية وفعلية.. وهذا التقسيم بحسب أركانها الإسنادية.

لقد تداخل مصطلح القول والكلام بمصطلح الجملة عند الأقدمين إذ يرى ابن جني أنَّ كل ما ينطق به الإنسان يُعدُّ قولاً، فقال: « وأما القول فأصله أنه كل لفظ مُدِل به اللسان تامًا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها من نحو: صهٍ، إيهٍ. والناقص ما كان بضد ذلك، نحو: زيد، ومحمد، وإنَّ، وكان أخوك، فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا»[1].

ونهج ابن يعيش نهج ابن جني في تعريف القول، فقال: « عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تامًا كان أو ناقصًا»[2].

---

(١)الخصائص ١/ ١٧.

(٢)شرح المفصل ١/ ٢١.

وهذا القول يكون مفيدًا في مواضع وغير مفيد في مواضع أُخر. وتداخل القول مع الجملة في المفيد؛ لأن القول يكون مفيدًا وهذا يتفق مع الجملة. وغير مفيد كالكلمة والتركيب غير المفيد. أما تداخل الكلام والجملة فله حضور صال فيه النحاة الأقدمون.

إنَّ العودة إلى مصادر التراث النحوي بحثًا عن مدلول كلمة (جملة) بدءًا بكتاب سيبويه الذي خلا منها، وهذا الخلو أكَّده د. محمد حماسة عبد اللطيف، فقال: « تقريت كتاب سيبويه بحثًا عن كلمة (جملة) سواء بالمعنى الاصطلاحي، أم بالمعنى اللغوي فلم أهتدِ إليها قطُّ، وهذا ما يدعوني إلى القول؛ بأنها لم ترد في هذا الكتاب »[1].

لكنه تحدث عن تكوين الجملة الاسمية والجملة الفعلية في باب المسند والمسند إليه، فهو القائل: « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد

(١)في بناء الجملة ٣٦ هامش ٢.

المتكلم منه بُدًّا فمن ذلك الاسم والمبني عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم»[1].

من الواضح فيما سبق أنَّ سيبويه تحدث عن مكونات الجملتين: الاسمية والفعلية. ولم يستعمل مصطلح الجملة.

لقد كُتِبَ لمصطلح (الجملة) أن يظهر أول ما يظهر عند المبرد صاحب ثاني كتاب نحوي وصل إلينا بعد كتاب سيبويه، إذ قال: « وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[2].

وشاع مصطلح الجملة عند النحاة التالين، فالزمخشري قد استعمل مصطلح (الجملة)، إذ قال: « والكلام هو: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو

---

(١)الكتاب ١/ ٢٣.

(٢)المقتضب ١/ ٨.

في فعل واسم، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وانطلقَ بَكْرٌ، وتسمى الجملة»[1].

ونهج ابن يعيش النهج نفسه، فقال: « اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة »[2].

وذهب الرضي المذهب نفسه في استعمال الجملة بمعناها العلمي، إذ قال: «والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[3].

والجملة عند ابن هشام تقوم على فكرة الإسناد، إذ قال: « والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد) والمبتدأ والخبر كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضُرِبَ

---

(١)المفصل في صنعة الإعراب ٤٩.

(٢)شرح المفصل ١/ ٢٠.

(٣)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ١٩.

اللِّصُّ) و (أقائم الزيدان) و (كان زيدٌ قائمًا) و (ظننته قائمًا)»[1].

وقد قسَّم النحاة الجملة على قسمين: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية. فالجملة الاسمية التي تصدر باسم صريح مرفوع نحو: (زيد قائم) أو مؤول في محل رفع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ البقرة: ١٨٤. أو اسم فعل، نحو (هيهات العقيق)، أو اسم رافع لمكتف به، نحو: (أقائم الزيدان). والجملة الفعلية وهي التي صدرت بفعل وفاعل[2]. وما يبدو أن هذا التقسيم يدل بوضوح على أن النحاة قد اعتمدوا في تقسيم الجملة على الشكل أو المبنى دون المضمون أو المعنى[3].

لم يكتفِ دارسو النحو العربي ممَّا استقراؤه من اللغة بهذين النمطين: الاسمية والفعلية. بل ظهر نمطان آخران

---

(١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ٤٩٠.

(٢)تركيب الجملة الإنشائية ٢٦ (بتصرف).

(٣)تركيب الجملة الإنشائية ٢٧.

للجملة العربية، هما: الجملة الظرفية، والجملة الشرطية. أما الجملة الظرفية فأول مَنْ استعمل هذا المصطلح في التراث النحوي كان الزمخشري الذي مثَّل لها بنحو: خالد في الدار، أي أنها مكونة عنده من مبتدأ وخبر وقع ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، ولعل آخر من استعمل هذا المصطلح في هذا التراث كان ابن هشام[1]. ولم يقف استقراء النحاة لأنماط الجملة عند الأنواع الثلاثة: اسمية، وفعلية، وظرفية. بل ظهر نمط آخر عُرِفَ بـ (الجملة الشرطية). ولعل أقدم من يرد إليه مصطلح (الجملة الشرطية) الزمخشري إذ إليه يعود فضل ابتكار هذا المصطلح من ناحية وإقرار ما يمكن أن يُعد اعترافًا باستقلال هذه الجملة في مقابل الأنواع الأخرى من الجملة العربية من ناحية أخرى[2].

(١)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٠. والتراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية – الوصفية – الشرطية ١٥.

(٢)التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية – الوصفية – الشرطية ١٥.

وما يجب أن يُقال: ليس معنى أن يكون الزمخشري قد أورد مصطلح (الجملة الشرطية) أن هناك انقطاعًا بين ظهورها وتوصيفها؛ وليس معنى ذلك أن النحاة السابقين لم يدركوا ما تتميز به هذه الجملة من خصائص، ولم يعرضوا لهذه الخصائص بالتقنين، فإن المأثورات النحوية تكشف بجلاء عن أنَّ هؤلاء النحاة قد تناولوا بالبحث جوانب متعددة من هذه الجملة وقعَّدوا لها... [1].

(١)التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية – الوصفية – الشرطية ١٤١.

المبحث الثاني

تأليف الجملة عند البلاغيين

إنَّ الحديث عن الجملة في البلاغة العربية يبدأ أول ما يبدأ باستعمال مصطلحي المسند إليه والمسند، فسيبويه أول مَنْ عَرَض لهذين المصطلحين، إذ قال: « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا»[1].

وانقطع هذان المصطلحان عن النحو، وصارا مصطلحين بلاغيين. فالبلاغيون أفردوا علمًا من علوم البلاغة هو (علم المعاني) لدراسة الجملة العربية. ولهذا كان تعريفهم لعلم المعاني مرتبطًا بدراسة الجملة. فالسكاكي (ت٦٢٦هـ) قد ربط بين هذا العلم ودراسة الجملة، إذ قال: «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من

(١)الكتاب ١/ ٢٣.

الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره »[1].

ولا يخفى على دارسي البلاغة عامة وعلم المعاني خاصة أن البلاغيين نظروا في (المسند والمسند إليه) – الجملة – إلى المعنى في التركيب نظرة خاصة أكثر من النحويين؛ لأن علم البلاغة قائم على علم المعاني والبيان والبديع. وعلم المعاني هو الأساس عند البلاغيين... [2].

وما يبدو من مظاهر دراسة الجملة عند البلاغيين. أنَّ الجملة –عندهم–أُخذت بعناية واهتمام كبيرين، فقد تناولوها من حيث التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والفصل والوصل.. والجملة عند البلاغيين: هي المركب الذي تتم به

(١)مفتاح العلوم ٧٧.

(٢)تركيب الجملة الإنشائية ٣٨.

الفائدة.. [1]. وتعدُّ الجملة عند الخفاجي (ت٤٦٦هـ): « ما دلت على معنى يحسن السكوت عليه »[2].

ورادف الخفاجي بين الجملة والكلام، إذ قال: « ألست تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ما ذكره جملة؟ قيل: قال أقول – تكلم–ولا أقول قال كلاما؛ لأن الكلام ما وقع على الجمل، من حيث ذكرت أن – كلاما– إن ما وقع على أن يكون اسماً للمصدر ونائباً عنه»[3]. فالخفاجي قد وافق الفريق الأول من النحويين الذين يرادفون بين الجملة والكلام.

ومن المعلوم أنَّ الجرجاني رائد البلاغيين في دراسة الجملة. فهو يرى أن الألفاظ في التراكيب لها دلالة مستمدة من علاقتها بالألفاظ الأخرى، إذ قال: «إن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم

---

(١)ينظر: أسرار البلاغة ٨٩.

(٢)سر الفصاحة ٢٥.

(٣)نفسه ٢٣.

مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق به بصريح اللفظ، وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر»[1].

مما لاشك فيه أن عبد القاهر قد ربط نظم الكلام بحسب معاني النحو وأن التغير الذي يطرأ على الجملة من تقديم وتأخير، وذكر وحذف يُعدُّ استجابة للوظائف النحوية التي تؤديها التراكيب والجمل.

ولنا أن نعرض عرضًا سريعًا إلى تقسيم الجملة عند البلاغيين فقد قسَّم البلاغيون الجملة على قسمين: الخبر والإنشاء[2]. وقُسِّم الإنشاء على قسمين: طلبي وغير طلبي[3]. أما الخبر فهو صادق إذا طابق الواقع وكاذب إذا خالف

---

(١)دلائل الإعجاز ٣٨.

(٢)مفتاح العلوم ٧٩.

(٣)ينظر: الطراز ٣/ ٢٨٠، ومفتاح العلوم ٧٩، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣١٨.

الواقع. وربط النَّظام صدق الخبر باعتقاد المتكلم، والكذب ما خالف الاعتقاد. أما الخبر عند الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، فقد كان على ثلاثة أقسام: أن يكون صادقًا، أو قد يكون كاذبًا، أو قد يكون غير صادق وغير كاذب[١].

وقد عرض البلاغيون في مصنفاتهم لأَضرب الخبر وأغراضه.

أما الإنشاء فقد ظهر له أكثر من تعريف في مصادر البلاغة القديمة. فذهب العلوي (ت٧٤٩ هـ) إلى أن الإنشاء « هو استدعاء أمر غير حاصل ليحصل»[٢].

وقسَّم البلاغيون الإنشاء على قسمين: الإنشاء غير الطلبي، والإنشاء الطلبي. أما الإنشاء غير الطلبي فهو ما لا يستلزم مطلوبًا ليس حاصلاً وقت الطلب[٣]. وأساليبه متعددة منها المدح والذم، والتعجب، وصيغ العقود والقسم.

---

(١)ينظر: البيان والتبيين ١/ ٤٣-٤٤.

(٢)الطراز ٣/ ٢٨٠.

(٣)ينظر: مفتاح العلوم ٧٨، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ٣٧.

أما الإنشاء الطلبي فهو ما استلزم مطلوبًا ليس حاصلاً وقت الطلب، وأنواعه كما تناولته كتب البلاغة قديمًا وحديثًا منها: الأمر، والنهي، والتمني، والاستفهام، والنداء، والدعاء، والعرض والتحضيض[1].

(١)ينظر: تركيب الجملة الإنشائية ٤١- ٤٤. وللمزيد ينظر: سر الفصاحة ٤٥ وما بعدها ، والايضاح علوم البلاغة ١/ ٦٨-٦٩ ، والمثل السائر ١/ ٤٩- ٦٤ ، والبلاغة في ثوبها الجديد (علم المعاني) ٥٣- ١٥١.

المبحث الثالث

تأليف الجملة عند الأصوليين

إن البحث النحوي عند الأصوليين موضوع قد يبدو غريبًا.. فكثير من الدارسين المحدثين لم يتيسر لهم الاطلاع على ما لهذا الحقل من المعرفة (أصول الفقه) من مشاركة في الدراسة النحوية، فضلاً عن كونها مشاركة ذات أثر في صياغة نظرية نحوية عامة، قد تفضل في بعض جوانبها ما قدَّمه (علم المعاني) والذين اطلعوا على ذلك لم يستوعبوا جهد الأصوليين فيه كما استوعبوا جهد أصحاب المعاني، ولعل السرَّ في ذلك أن البلاغة فرع من فروع اللغة العربية، وليس الأمر كذلك بالنسبة لأصول الفقه، لذلك جاءت نظرة الذين اطلعوا على عمل الأصوليين صورة باهتة لا تعبر عن أية مشاركة فعلية في هذا المجال[1].

(١)البحث النحوي عند الأصوليين ٧.

من المعلوم أنَّ نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة نصوص عربية، وفهم الأحكام منها إنما يكون فهمًا صحيحًا إذا روعي فيه مقتضى الأساليب في اللغة العربية، وطرق الدلالة في كل طريق من طرق الأداء[1].

ولهذا انماز الدرس النحوي عند الأصوليين بمزية عبَّر عنها الدارسون المعاصرون، بقولهم: « والبحث النحوي عند الأصوليين هو البحث عن دوال النسب والارتباطات ومدلولاتها، ولذلك يصح لنا أن نسميه (نحو الدلالة) في مقابل ما انتهى إليه النحاة من (نحو الإعراب) وما انتهى إليه البلاغيون من (نحو الأسلوب) »[2]؟وأظهر أحد شيوخ أصول الفقه مفهوم النحو، فقال: « تراكيب العرب لكلامهم التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ »[3].

---

(١)تركيب الجملة الإنشائية ٣٢.

(٢)البحث النحوي عند الأصوليين ١٢- ١٣.

(٣)الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي ٢/ ٦٩٣.

أما الجملة عند الأصوليين فهي محلُّ اهتمامهم؛ إذ تابعوا النحويين، فالغزالي يقول في تقسيم الكلمة: « وحَدُّه – يعني الاسم – ما يشعر بمسمى من غير إشارة إلى زمن محصَّل، والفعل يخالف الاسم في خاصيته، وهي صيغ دالة على أحد مشعرة بزمان فتقسم انقسام الزمان من ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وأما الحرف فهو الذي جاء لمعنى تنعدم خاصية الاسم والفعل فيه، ويظهر المعنى في غيره »[1].

وقد تطابق تقسيم الكلمة عند الأصوليين مع تقسيمها عند النحويين من اسم وفعل وحرف، ومن مظاهر التطابق بين الأصوليين والنحويين الترادف بين مصطلحي (الكلام) (والجملة) فابن النجار الحنبلي يقول: « الجملة والكلام عند الأصوليين مترادفة، فالجملة لفظ وضع لإفادة نسبة وهو الكلام، ولا يتألف الكلام إلا من اسمين، نحو: (زيد قائم)،

(١)المنحول من تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي ٧٩- ٨٠.

أو من اسم وفعل، نحو: (قام زيد)؛ لأنَّ الكلام يتضمن الإسناد، وهو يقتضي مسندًا ومسندًا إليه »[1].

ولا يشترط الأصوليون الفائدة في الجملة أو الكلام، ولذلك فالكلام « هو ما انتظم من الحروف المسموعة المميزة المتواضع على استعمالها الصادرة عن مختار واحد»[2].

ولم يشترط الأصوليون الإسناد كما اشترطها النحويون والبلاغيون ولهذا «الكلام ما تألف من كلمتين تأليفًا يحسن السكوت عليه »[3].

وقد قسَّم الأصوليون الجملة أكثر من تقسيم مستفيدين من تقسيمها عند النحويين، وعند البلاغيين. فقسموها من حيث الأسلوب على قسمين: خبرية وإنشائية، وقسموا أسلوب الإنشاء على قسمين: طلبي وغير طلبي.. وقسَّم الأصوليون الجملة تقسيمًا آخر تابعوا فيه النحويين على تصدر

---

(١)شرح الكوكب المنير ١/ ١١٧.

(٢)الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/ ١٠١.

(٣)نفسه.

الكلمة من اسم وفعل إلى اسمية وفعلية، وجملة مزدوجة وهذه الأخيرة –عندهم- هي عينها الجملة الكبرى والصغرى عند ابن هشام الأنصاري اسمية الصدر، وفعلية العجز[1].

وقد انفرد الأصوليون بتوصيف آخر لنظام الجملة؛ فهي عندهم إما أن تكون ناقصة، وإما أن تكون تامة. وهم يفرقون بينهما بطريقتين: الأولى - وهو المشهور بينهم –أن الجملة الناقصة تتضمن نسبة ناقصة، والجملة التامة تتضمن نسبة تامة.. والثانية: وفيها أُبْطِلَ أن يكون المائز بين الجملتين نقص النسبة وتمامها، بل المائز.. أن الجملة التامة موضوعة لقصد الحكاية والإخبار في الجملة الخبرية، ولقصد إبراز أمر ما في نفس المتكلم في الجملة الإنشائية... [2]. وقد انفرد الأصوليون من دون النحويين والبلاغيين في أمر الجملة

(١)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٧.

(٢)البحث النحوي عند الأصوليين ٢٤٣- ٢٤٥.

الذي هو (المفهوم المخالف لمدلول الجملة) إذ يعقد الأصوليون، في بحثهم عن دلالات الجملة بابًا للبحث عن معنى آخر يخالف أو يوافق معنى الجملة المنطوق بها، يسمونه (المفهوم) ويقسمونه على: مفهوم الموافقة.. ومفهوم المخالفة، وهو بحث لم يتطرق له النحويون ولا البلاغيون. ويقصد الأصوليون بالمفهوم بقسميه: أن لفظ الجملة يحتمل معنى مطابقًا لظاهر نصها المنطوق به، ويسمونه (المنطوق) ويحتمل معنى آخر ملازمًا لذلك المعنى يسمونه (المفهوم) وهذا المفهوم قد يكون موافقًا لحكم المنطوق به... [1].

(١)البحث النحوي عند الأصوليين ٢٧٦.

الفصل الثالث

أركان الجملة بين العمد والمكملات

المبحث الأول: أركان الجملة (العمد)

المبحث الثاني: أركان الجملة(المكملات)

المبحث الأول

أركان الجملة (العمد)

العُمَد لغةً: ضد الخطأ في القتل وسائر الجنايات، وتأتي بمعنى القصد، وبمعنى الدعم، وبمعنى ذات الطول[1] بدليل قوله تعالى : ﴿ إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ﴾ الفجر: ٧. أما الكُمَل في اللغة فهو: بمعنى التمام، والتكملات في حساب الوصايا: معروف ويقال: كمَّلت له عدد حقَّه ووفاء حقَّه تكميلاً وتكملةً، فهو مكمَّل[2].

وكان د. علي أبو المكارم أكثر الدارسين المعاصرين إلمامًا بنظام (الجملة العربية)، ومنها المكملات، فلم يترك شاردة ولا واردة في أمر الجملة إلاَّ وأسهم بقسط وافر في دراستها، إذ قال: «نقصد بالمكملات هنا كل الألفاظ أو التراكيب الزائدة عن التركيب الأساسي للجملة العربية، ومن المفيد في

---

(١)ينظر: لسان العرب مادة (عَمَدَ).

(٢)ينظر: نفسه مادة (كَمَلَ).

هذا المجال أن نؤكد حقيقتين: الأولى: أنه ليس معنى أنَّ المكملات زائدة أنها لا تفيد بل إنها تفيد في داخل المعنى المستفاد من التركيب الأساسي للجملة فضلاً عن فوائدها اللفظية الأخرى. و الثانية: أنَّ المكملات قد تكون منصوبة أي في حالة نصب، أو في محله، كما قد تكون مجرورة كالجار والمجرور... »[1]. وذهب إلى أنَّ «المكمل هو كل ما عدا المرفوع مما يكمل معنى الجملة الفعلية سواء كان منصوبًا أو غيره...»[2].

لقد «لحظ النحاة أن بناء الجملة لا يقتصر على المسند والمسند إليه، على الرغم من أهميتهما، وإنما ثمة متعلقات للكلام تكمل المعنى، وتسهم في بناء الجملة، كالمفاعيل والحال والتمييز، فسمَّوا المسند والمسند إليه (المبتدأ والفاعل) بالعمد، لبيان أنهما الأساس الذي لا يتحقق للجملة وجود

(١)الجملة الفعلية ٣٧، هامش (١).

(٢)نفسه ٣٩.

بدونهما، وسمَّوا المنصوبات بالفضلات، وهي تسمية لم تلق تأييداً من جميع النحاة، لما تؤديه هذه المنصوبات من دور فعال –أحياناً– في تحديد دلالة الجملة، والكشف عن مسار الحدث فيها، فآثروا مصطلح المكملات »[1].

ومن المعلوم أنَّ دراسة مكملات الجملة يستدعي دراسة الأفعال المتعدية واللازمة، وفي الغالب يُكْتَفَي في مجال (المكملات) بدراسة ما كان منها منصوبًا أو في محل نصب..[2] وقد سُمِّي ما زاد على المسند والمسند إليه (تكملة أو فضلة) وقد سُميت كذلك لا لقلة دورها في التراكيب، وإنما لأنها خارجة عن الإسناد[3].

لقد انعقد الإجماع بين النحاة على أنَّ الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عُمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه –كما

---

(١)ظاهرة التنكير وآثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها٦٥

(٢)نفسه.

(٣)الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية ٢٨٠، هامش ٣.

يرى النحاة – وهما: المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل[1].

ومما لا شك فيه أنَّ النحاة اهتموا اهتمامًا كبيرًا بركني الإسناد، واعتمدوا المسند والمسند إليه ركنين أساسيين للجملة العربية. والسامع محتاج إليهما وحدهما في إفادة المعنى، وليس ثمة ضرر في احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها. واهتمامهم الشديد بركني الجملة على هذا النحو، جعلهم يتصورون أنَّ الجملة لا يمكن أن تنهض إلا بهما، فإذا وُجِدا؛ فقد استقرت الأمور على الوجه المطلوب، وإذا وُجِدَ أحدهما دون الآخر؛ وجب تقديره وحسبانه موجودًا. وبناء على ذلك قُرِرَت قواعد ترمي كلها إلى المحافظة على ركني الجملة الأساسيين، وعُدَّت جملة ليست إسنادية على الإطلاق في إطار الجملة الإسنادية[2]. فالمقصود بمصطلحي العمدة

(١)الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٣.

(٢)العلامة الإعرابية في الجملة ٣١.

والفضلة أنه لا يمكن أن يتألف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدرة، في حين أنه يمكن أن يتألف من دون فضلة فتقول: (محمد قائم) و (سافر خالد)[1].

(١)الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٤.

المبحث الثاني

أركان الجملة(المكملات)

من المعلوم أنَّ الجملة العربية لها مكوِّن أساسي، ومكوِّن إضافي. المكوِّن الأساسي سمَّاه النحاة بركني الجملة: المسند والمسند إليه. الفعل والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، أما ما عدا هذين الركنين فَيُعدُّ –في نظر النحاة– مكمل، فضلة، متعلق، قيد... إلخ.

ويبدو لي أنَّ ابن السرَّاج أول من ذكر مصطلح (فضلة)، بدليل قوله: «فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها.. ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام... »[1]. وذهب هذا المذهب ابن يعيش وهو يتحدث عن المسند والمسند إليه؛ «لأنها اللوازم للجملة

(١)الأصول في النحو ١/ ٧٤- ٧٥.

والعمدة فيها، التي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها»[1].

وذهب د. فاضل السامرائي إلى أنَّ الجملة تتألف من غير ذلك. وما زاد عن المسند والمسند إليه فهو فضلة عدا المضاف إليه فإنه يمكن أن يلتحق بالعمدة أو أن يلتحق بالفضلة بحسب موقعه في الإضافة، وليس معنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث الذكر بل المقصود أنه يمكن أن يتألف الكلام من دونها[2].

ولنا أن نسأل ما الفائدة المرجوة من هذه المكملات؟ والجواب أنها تضيف معاني جديدة إلى معنى المسند والمسند إليه، فلا يعدّها النحاة أركانًا أساسية؛ لأنَّه يمكن أن يتألف الكلام بدونها بخلاف العمدة فإنه ليس من الممكن أن يتألف الكلام بدونهما. إذ كل كلام لابد أن يكون فيه عمدة مذكورة

---

(١)شرح المفصل ١/ ٧٤.

(٢)الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٦- ١٧.

أو مقدرة بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها نحو (محمد مسافر) و (فاض النهر)[1].

ولنا أن نقول كما ذهب أ. عباس حسن في أن مصطلح المكملات أنها« ما يمكن أن يستغني عنه – في الأغلب– المعنى الأساسي للجملة »[2].

لا يخفى على دارسي النحو العربي أنَّ مكملات الجملة الغالب والكثير فيها للجملة الفعلية.. إذ انقسمت المكملات المنصوبة على قسمين: أولهما: خاص بالفعل المتعدِّي لا يأتي مع الفعل اللازم، وهو ناصب لمفعول به واحد، أو لمفعولين، أو لثلاثة مفاعيل. وثانيهما: لا يختص بنوع من الأفعال، دون نوع، بل يكمل الفعل اللازم والمتعدِّي على السواء، وهو (المفعول المطلق) و (المفعول فيه) و (والمفعول له) و (والمفعول معه) و (الحال)[3].

---

(١)نظرات في الجملة العربية ٢٩- ٣٠.

(٢)النحو الوافي ٢/ ٣٦٣.

(٣)الجملة الفعلية ١٣.

إنَّ أساليب العربية الناصعة بعصورها الزاهية قد أوجدت نظامًا في ترتيب أجزاء الجملة إن كانت عمدًا أو فضلة. وطريقة تأليف الجملة –كما يرى النحاة– تتألف من ركنين أساسيين ومن فضلة، والركنان هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام... فإن جئت بالفضلة معها كانت الفضلة بكل أنواعها متأخرة في الكلام فنقول مثلاً (أخوك قادم من الموصل) فالجار والمجرور قيد أو فضلة وحقه أن يكون بعد المسند والمسند إليه.

الفصل الرابع

دلالة الحركات على العمد والمكملات

وعلاقة الإسناد بمكملات الجملة

المبحث الأول: دلالة الضمة على العُمَد

المبحث الثاني: دلالة الفتحة على المكملات

المبحث الثالث: دلالة الكسرة على العُمَد والمكملات

المبحث الرابع: المسند والمسند إليه وعلاقتهما بمكملات الجملة

المبحث الأول

دلالة الضمة على العُمَد

توطئة:

إن الحركات في العربية دوال على المعاني، وارتبطت بالبعد الصوتي؛ إذ هي وسيلة تسمح لمتكلم اللغة أن ينتقل بين الكلمات والجمل والتراكيب، وأكد على هذه الوظيفة الخليل ابن أحمد نقلها عنه سيبويه، فقال: « وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به »[1].

وقد استند المعارضون للإعراب بعبارة الخليل السابقة لرفض الإعراب. وكان قطرب أشد الدارسين الأقدمين إنكاراً لدور دلالة الحركة الإعرابية، فهو يرى أن اختلاف المعاني مع اتفاق الحركة الإعرابية والعكس؛ إذ قال: «لم يعرب

---

(١)الكتاب ٤/ ٢٤١-٢٤٢

الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه، قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه، قولك: ما زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ... »[1].

ووافقه أ. إبراهيم مصطفى و د. إبراهيم أنيس حديثاً، فقال إبراهيم مصطفى: « جعلوا الإعراب حكماً لفظيًا خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معناه ولا أثر في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته »[2]. وقال الدكتور إبراهيم أنيس: « يظهر – والله أعلم – أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً فإذا أوقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج

(١)الإيضاح في علل النحو ٧٠.

(٢)إحياء النحو ٤٩.

إلى تلك الحركات، بل يقف على أخر كلمة من قوله بما يسمى السكون، كما يظهر أن الأصل في الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجئ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة شعرية»[1].

وأقرّ أ. إبراهيم مصطفى أن حركات الإعراب دوال على معانٍ، فقال: « إذاً وجب أن تدرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منه»[2].

كما أقر بدلالة الضمة على الإسناد والكسرة على الإضافة، ولكنه أنكر أن تكون الفتحة دالة على معنى، فقال: «فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة.. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على

(١)من أسرار اللغة ٢٢٠.

(٢)إحياء النحو ٤٩.

شيء، بل هي الحركة الخفيفة، المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام، فهذا جوهر الرأي عندنا »[1].

من المعلوم أن الحركات في العربية دوال على معانٍ[2] بالإضافة أن الضمة والفتحة والكسرة والسكون حركات الإعراب. تكون علامات بناء أيضًا[3]. وذهب ابن الحاجب إلى أن «الرفع انتقال الآخر إلى علامة العمدة، والنصب انتقاله إلى علامة الفضلة، والجر انتقاله إلى علامة الإضافة»[4].

---

(١)إحياء النحو ٥٠-٥١.

(٢)ينظر: الإيضاح في علل النحو٦٩

(٣)ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب١/ ٥٧

(٤)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٥٩.

لقد ربط الأقدمون بين النحو والإعراب ربطًا يختزل دور النحو بضبط أواخر الكلمات ضبطًا معنويًا[1].

لقد ربط النحاة قديمًا وتابعهم المحدثون بين الحركة الإعرابية والعُمَد والمكملات. فجعلوا الضمة علامة العُمَد، والفتحة علامة المكملات، والكسرة بين العُمَد والمكملات[2].

من المعلوم أن حركات الإعراب (الضمة، الفتحة، الكسرة) وُجِدَت لتؤدي وظائف معنوية في الكلام.

وقد ارتبطت الضمة بمعنى الرفع وهو أحد معاني الإعراب، فابن كيسان(ت ٢٩٩هـ) يؤكد على هذا الأمر، إذ قال: « اعلم أن الرفع كله من وجه واحد وهو أن تقرن خبرًا باسم، فإن كان الخبر مقدمًا رفعت به الاسم، والخبر أبدًا فيه

(١)ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٤٠-٤٥

(٢)ينظر: الأشباه والنظائر في النحو٢/ ٣٧-٥٩

تأويل الفعل وذلك قام زيد، ويقوم عمرو، وخلفك زيد، معناه استقر خلفك زيد... »[1].

لقد علل ابن مالك اختصاص العُمَد بالضمة من دون غيرها من الحركات، فقال: « ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه الرفع؛ لأن علامته الأصلية ضمة، وهي أظهر الحركات. وإنما قلنا: هي أظهر الحركات لوجهين: أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين، وهو مخرج ظاهر، بخلاف الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم. والثاني: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكوت ماهي فيه وقفًا وإدغامًا بخلاف غيرها»[2].

---

(١)الموفقي ١٢٣

(٢)شرح التسهيل ١/ ٢٦٥.

ومما لاشك فيه « أنَّ هذه الحركات وُضِعَت كل واحدة منها علمًا على معنى معين من الكلمة، فالرفع علم الفاعلية، ويعني الفاعل، وما شابه الفاعل»[1].

وقد ربط النحاة بين ضم الشفتين عند الرفع بالضمة، وارتفاع الشفتين؛ « لأنك إذا ضممت شفتيك، لإخراج هذه الحركة، أي نطقها ارتفعتا عن مكانهما »[2].

والإجماع منعقد و « هو ما عليه النحاة، والذي يؤكد الرفع علم العمدة، وهو أن الفاعل عمدة في الكلام والمرفوعات مشبَّهة به»[3].

وقد رُبِطَ بين الضمة بوصفها أقوى الحركات والعمد في الكلام. ولهذا فـ « المرفوعات هي ما اشتملت على علم العمدة»[4].

---

(١)شرح الوافية ٩٦.

(٢)كافية ابن الحاجب ٢٤.

(٣)معاني النحو ١/ ٢٦- ٢٧.

(٤)الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٣٣٩- ٣٤٠.

وذهب النحاة إلى أنَّ الضمة تنماز بمزية انفردت بها «وهي أنها تعطي الاسم أو الفعل حقًا، ليكون المحور في الكلام»[1].

ومن المعلوم أن الضمة أثقل الحركات عن أختيها الفتحة والكسرة، ولهذا لجأ العرب إلى الخفة فأعطوا الثقيل للقليل أي للعُمَد، وهي: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ و الخبر وأعطوا الخفيف للكثير وهي منصوبات الأسماء التي بلغت خمسةَ عشرَ منصوبًا. وقد تناول ابن جني هذا الأمر وخصَّه بقلة الفاعل الذي يأتي مرة في الجملة وكثرة المفعولات وباقي المنصوبات، فقال: « يقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون »[2].

ولنا أن نقول: إنَّ الضمة عَلَمَ العمدة والإسناد معًا، فهي علامة رفع الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر.

---

(١)الحركات الإعرابية ودلالتها ٢٤٠.

(٢)الخصائص ١/ ٥٠.

المبحث الثاني

دلالة الفتحة على المكملات

لقد ارتبطت الفتحة بمعنى النصب وهو أحد معاني الإعراب، وقد أكد على هذا الارتباط ابن كيسان، القائل: «والنصب كله من وجه واحد وهو أن يجمع بين شيئين فيكون أحدهما اسماً والآخر خبراً عنه، ويجيء المنصوب لما في الخبر من الدلالة عليه، فيكون متعلقا بالخبر فيكون كالمفعول به... »[1].

لقد ربط النحاة بين الفتحة ومكملات الجملة وجعلوها علم الفضلة فابن الحاجب يرى « أنَّ الفتحة علم الفضلة»[2]؛ ولأنَّ الفتحة أخف الحركات، أُعطيت للكثير في الكلام.

من المعلوم أن الفضلة، وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به.. وأُلحِقَ

(١)الموفقي ١٢٣.

(٢)كافية ابن الحاجب ٢٣.

من العمدة بالفضلات المنصوب في باب: كان، وإنَّ، ولا.. ولما جعلت الضمة للعمدة، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة، تعينت الفتحة للفضلة، وتبع كل واحد من الحركات ما هو بالنيابة عنها.. ولما تقدم أن النصب إعراب الفضلات، وكان ما نصب في باب ((كان)) وباب ((إنَّ)) وباب ((لا)) عمدة، لكونه أحد ركني الإسناد، نبَّهتُ على ذلك بقولي: ((واُلحِقَ من العمد بالفضلات))إلى أخره))[1].

ولا يخفى أنَّ أبواب النصب في الدراسات النحوية كثيرة تفوق في عددها أبواب الرفع أو أبواب الجر، لكثرة معاني المنصوبات وتشعبَّها[2].

كما وصف النحاة الضمة بالأقوى، ووصفوا الفتحة بالأضعف. كما وصفوها بالحركة الخفيفة؛ ولأنَّ « الفضلات

---

(1)شرح التسهيل لابن مالك٢٦٥ـ٢٦٦.

(٢)نظرية المعنى في الدراسات النحوية ٢١٦.

أضعف من العُمَد، اختير لها أَخف الحركات لمناسبتها إياها »[1]. فالفتحة علم المفعولية أو علامة الفضلة.

وخالف د. فاضل السامرائي القدماء في تسمية الفتحة عَلَمَ المفعولية، فقال: « أما قول النحاة: إن الفتحة علم المفعولية، فتمحُّل ظاهر إذ لا يمكن أن تكون الفتحة في اسم إنَّ وخبر كان، واسم لا النافية للجنس، والمستثنى، والحال، والتمييز، علمًا على المفعولية»[2].

ولعل مصطلح (المنصوبات) أكثر شيوعًا ودورانًا في مصادر النحو ومراجعه؛ لأنها تستوعب كل منصوب جاء تاليًا لركني الإسناد: المسند والمسند إليه. وظهرت في مراجع المحدثين النحوية مصطلحات مرادفة لمصطلح المنصوبات، منها: الفضلات أو التكملات، أو المتعلقات بالفعل[3].

---

(١)معاني النحو ١/ ٢٧.

(٢)الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٣٤٤.

(٣)في النحو العربي نقد وتوجيه ٧٠.

وقد انفرد الأستاذ إبراهيم مصطفى برأي غريب مفاده أنَّ الفتحة لا تدل على معنى من المعاني كالضمة التي هي علامة الإسناد، والكسرة التي هي علامة الإضافة. بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[1].

وقد ردَّ دارسون محدثون رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى، منهم د. إبراهيم أنيس القائل: « إن رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في الفتحة غريب في بابه، ولا يستند إلى سند علمي فقد دلَّت المقارنات إلى أنَّ الفتحة وُجِدَت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية، ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبة»[2].

ولنا أن نقول: إنَّ الفتحة هي علم المفعولية والمنصوبات والمكملات أو التكملات أو المتعلقات بالفعل.

---

(١)ينظر: إحياء النحو ٥٠.

(٢)من أسرار اللغة ٢٦٠.

المبحث الثالث

دلالة الكسرة على العُمَد والمكملات

لا يخفى على الدارسين أنَّ الكسرة في العربية علم الإضافة، فقد اختصت بالجرِّ، كما اختصت الضمة بالإسناد، والفتحة بالمنصوبات. وهذه العلاقة التي تنشأ بين الكسرة والإضافة والجر، قال بها سيبويه: « والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: شيء ليس باسم ولا ظرف، وهو الحرف في مثل: مررْتُ بعبد اللهِ، وشيء يكون ظرفًا نحو: زيدٌ خلفَ الباب، وباسم لا يكون ظرفًا نحو: كلّ وبعض وغير، حَضَرَ كُلُّ الطلاب »[1].

ذهب ابن مالك إلى أن «الجر لما بين العُمدة والفضلة، وهو المضاف إليه.. ولما كان المضاف إليه في موضع يكمل العمدة نحو: جاء عبدُالله، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: أكرمتُ عبدَالله. وفي موضع يقع فضلة نحو: زيدٌ ضاربُ

(١)الكتاب ١/ ٢٠٩.

عمرٍ، حكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة.. ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جُعلت علماً للمضاف إليه؛ لأنه قد يكمل العمدة؛ ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة، فجُعِلَت للمتوسط بين العمدة والفضلة» [1].

ومن الواضح «أن الخفض كله من جهة الإضافة إلا أن يكون بالأسماء والحروف التي سميناها فهذا يأتي على إعراب الأسماء كلها »[2]

لقد تابع المحدثون القدماء في دلالة الكسرة على الإضافة، فهي عندهم « علامة على الاسم أُضيف إليه غيره، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة نحو: مطر السماء، أو كانت بأداة نحو: مطر من السماء »[3]. والإضافة مظهر من مظاهر التضام الذي يعني « أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين

---

(١)شرح التسهيل ١/ ٢٦٥ (بتصرف)

(٢)الموفقي١٢٣.

(٣)شرح الوافية ٩٧.

النحويين عنصرًا آخر، ويسمَّى التضام في هذه الحالة بالتلازم»[1].

إن دلالة الكسرة على العُمَد والمكملات أمرٌ تقرُّه اللغة؛ لأن الجر يلحق المضاف إليه، فهو مضاف إليه عن مضاف عمدة، ومضاف إليه عن مضاف فضلة، بمعنى أنَّ المضاف إليه « إنما كان بين العمدة والفضلة؛ لأنه في وضع يكمل العمدة، نحو: (جاء عبدُ الله) وفي موضع يكمل الفضلة، نحو: (أكرمْتُ عَبْدَ الله). وفي موضع يقع فضلة، نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ) »[2].

إن إجماع النحاة على أن للحركة الإعرابية وظيفة معنوية في الكلام من فاعلية ومفعولية وغيرها دليل على انقسام الكلمات في الجمل بين العُمد والمكملات، فالرفع للعُمد والنصب للمكملات، والجر بين العُمَد والمكملات، بدليل

---

(١)اللغة العربية معناها ومبناها ٢١٧.

(٢)المساعد ١/ ٢٠١- ٢٠٢.

قول عبد القاهر الجرجاني « اعلم أنَّ الكلام مداره على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، وما خرج من هذه الأقسام محمول عليها، وليس بأصل... »[1].

إنَّ قول النحاة الضمة عَلَم الإسناد، والفتحة عَلَم المنصوبات، والكسرة علم الإضافة أمرٌ أقرَّه النحاة قديمًا، فابن جني يستعمل هذا المصطلح، فترى عنده (علم النصب)[2] و (علم الرَّفع)[3]. وظل النحاة يربطون بين الحركة الإعرابية ودلالتها الوظيفية، فابن يعيش يزيد الأمر وضوحًا، وهو يشرح قول ابن حاجب بدليل قوله: « وقوله وكل واحد منها علم على معنى يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الأسماء التي هي الفاعلية

---

(١)الجمل ٣٦- ٣٧.

(٢)ينظر: الخصائص ١/ ١٧٦- ١٧٧.

(٣)ينظر: نفسه ١/ ١٧٧.

والمفعولية والإضافة لولا إرادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها»[1].

لقد ذهب كثير من النحويين إلى القول: إنَّ الرفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبهة به، وأنَّ النصب علم المفعولية وبقية المنصوبات ملحقة بالمفاعيل، وأنَّ الجر علم الإضافة[2]. وقيل: بل المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وبقية المرفوعات محمولة عليها[3]. وقيل: بل المرفوعات كلها أصول[4].

وما يبدو لي أنَّ ابن مالك أكثر النحاة المتأخرين ملامسة لمسألتي العمدة والفضلة. إذ ذهب إلى أنَّ الرفع علم العمدة وهي مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظًا، يعني بالشبيه به اسم كان وأخواتها ونحوه. وأنَّ النصب علم

---

(١)شرح المفصل ١/ ٧٣.

(٢)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٦٥، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٥٧- ٥٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٦٤- ٦٦.

(٣)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/ ٧٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٦٤- ٦٦.

(٤)ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٦٤- ٦٦.

الفضلة وهي مفعول مطلق أو مقيد (يعني بالمقيد المفاعيل) أو مستثنى أو حال أو تمنٍ أو مشبه بالمفعول نحو (مررْت بحسنٍ الوجهَ) بنصب الوجه. وأنَّ الجر لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه « وإنما كان بين العمدة والفضلة؛ لأنه في وضع يكمِّل العمدة، نحو: (جاء عَبْدُ الله) وفي موضع يكمل الفضلة، نحو: (أكرمْتُ عَبْدَ الله). وفي موضع يقع فضلة، نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ)»[1]. وأُلحِق من العُمد بالفضلات المنصوب في باب كان وإنَّ ولا[2].

لقد خالف الرضي ابن الحاجب في قوله: « فالرفع علم الفاعلية، أي علامتها، والأولى كما بينا أن يقال: الرفع علم كون الاسم عُمدة الكلام، ولا يكون في غير العُمَد، والنصب علم الفضلية في الأصل، ثم يدخل في العُمَد تشبيهًا بالفضلات... »[3].

---

(١)ينظر: المساعد ١/ ٢٠١- ٢٠٢.

(٢)ينظر: التسهيل: ٤٢- ٤٣، والمساعد ١/ ٢٠١- ٢٠٢.

(٣)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٥٨.

لقد ربط الرضي بين العلامة الإعرابية، وتوزيع أركان الجملة على ركني الإسناد، فقال: « قوله: (وأنواعه): رفع ونصب وجر، الرفع والنصب والجر عنده: الحركات كما ذكرنا أو الحروف على مذهب مَنْ قال: الإعراب الاختلاف، قال: الرفع انتقال الآخر إلى علامة العمدة والنصب انتقاله إلى علامة الفضلة، والجر انتقاله إلى علامة الإضافة»[1].

وعلل الرضي مجيء الإعراب في آخر الكلمة، وعلاقته بالعُمدة والفضلة، فقال: « وإنما جُعِلَ الإعراب في آخر الكلمة؛ لأنه دال على وصف الاسم أي كونه عمدة أو فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف»[2]. ولا يخفى أنَّ النصب هو الكثير في اللغة وهذه الكُثرة انعكست في تقديم النصب على الرفع والجر. ومما لاشك فيه أنَّ سيبويه يقدم في أغلب المرات الإعراب النصب على الجر والرفع، بل نكاد نزعم أنه

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٥٩.

(٢)نفسه.

ما تنازل عن ذلك إلا في حالة تعلق الموضوع بحالة إعرابية غير النصب.. إن قبلية (الرفع) جعلته يحتل في نظرية الإعراب السيبويهي مرتبة أدنى من مرتبة (النصب)، إذ أنه لا يكون أثرًا إعرابيًا إلا في مجال المسند إليه (بالمصطلح السيبويهي، أي خبر المبتدأ أو الفاعل) وهو مجال تلازم يكون الفاعل أو ما حلَّ محله بالبنية التي تبدأ بفعل والمبني عليه من الكلام في البنية التي تبدأ باسم، فكأن علاقة الإسناد بذلك تحافظ على الحركة الإعرابية القبلية التي هي (الضمة) بسبب من ذلك التلازم، في حين أنَّ النصب يمثل أثرًا في شبكة من المجالات وهي مجالات لا يولدها إلاَّ الفعل أو حدثه، فكأن سيبوبه قد أراد بإبراز النصب أن يشير إلى أنَّ عمل الفعل الحقيقي إنما يكون في (إنشاء) مجالات المفعولات، وبذلك يكون النصب هو الأثر الأعلى مرتبة في عمل الفعل. وإخال أنَّ سيبويه قد قدَّمه لهذه العلة في ترتيبه لألقاب الإعراب[1].

(١)ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي ١٣٩.

لقد تابع النحاة المعاصرون الأقدمين على أنَّ ما زاد عن المسند والمسند إليه هو (الفضلة) كالمفاعيل والحال والتمييز والتوابع[1].

ومن المعلوم أنَّ الفعل المتعدِّي لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج إلى مفعول به، وأنَّ المفعول به عند جمهور النحويين قد يكون واحدًا في الجملة، وقد يكون متعددًا على وفق نوع الفعل فيها؛ إذ يمكن أن يكون الفعل مما يقتصر على واحد، أو يكون مما يستلزم اثنين، وقد يكون مما يتطلب ثلاثة.. وحكم المفعول به – سواء كان واحدًا أو متعددًا– النصب.

وقد اختلف النحويون في العامل الذي حدث النصب فيه، بحيث يمكن أن نجد بينهم – في هذا المجال- اتجاهين: الأول: يرى أنَّ العامل فيه معنوي، "معنى المفعولية"، ذلك

(١)ينظر: في بناء الجملة العربية، ٤٣- ٤٤، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ٣١. والجملة العربية تأليفها وأقسامها، ٥- ١٥، والجملة الفعلية ١٥١ وما بعدها، والجملة الاسمية ٢٩ وما بعدها، ومقومات الجملة العربية ٥١- ١٠٨، والخلاف النحوي في ترتيب الجملة ٢٣ وما بعدها، ونظرات في الجملة العربية ١١ وما بعدها، ودلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم ٣٧ وما بعدها، ومبادئ أساسية في فهم الجملة العربية ٢١- ٣٢.

أنَّ المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أول من غيرها... وثاني اتجاهين: يرى أنَّ العامل لفظي[1].

قال ابن هشام الأنصاري المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصحُّ الاستغناء عنه... »[2].

إنَّ تقسيم أركان الجملة على العُمَد والمكملات كان واضحًا على يد متأخري النحاة. فالسيوطي قسَّم كتابه (همع الهوامع) على مقدمتين وسبعة كتب، جاء الكتاب الأول في العُمَد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ، والثاني في الفضلات وهي المنصوبات[3]...

إنَّ العمدة في بناء الجملة العربية « عبارة عمَّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجعل إعرابه الرفع... وأُلحق منها بالفضلات في النصب خبر كان،

---

(١)الجملة الفعلية ١٥١.

(٢)شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٥٦.

(٣)ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ٢.

وكادَ، واسم إنَّ، ولا، وجزءا ظنَّ فإنها عُمَد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر، ونُصِبَت»[1].

لقد ذكر الرضي عمدة الكلام وفضلته في قول ابن الحاجب، فقال: «قدَّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات؛ لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها و المنصوب في الأصل فضلة لكن مشبَّه بها بعض العُمَد كاسم إنَّ، وخبر كان وأخواتها، وخبر (ما) و (لا) والمجرور في الأصل منصوب المحل.. »[2].

لقد خالف الرضي ابن الحاجب في الربط بين العُمَد والفاعلية، فقال: «ويعني بعلم الفاعلية الضم والألف والواو إذا دلَّ كلٌّ واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخر عمدة الكلام؛ فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع. والأولى على ما أخبرناه قبل أن يقال: المرفوعات: ما اشتمل على عَلَم العمدة؛

(١)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٣.

(٢)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ١٧٨.

لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمَد ليس بمحمول على رفع الفاعل.. بل هو أصل في جميع العُمد على ما تقرر قبل»[1].

لقد عرَّج الرضي على مكملات الجملة التي تلي العمدتين المسند والمسند إليه، فقال: « اعلم الفضلة.. أربعة: الفتحة والكسرة، والألف، والياء، نحو: رأيت زيدًا ومسلماتٍ وأباك ومسلمين ومُسلمين... والحقُّ أن يقال: النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فَعُمَد شُبّهت بالفضلات كاسم إنْ، واسم لا التبرئة، وخبر ما الحجازية، وخبر كان وأخواتها»[2].

لقد ربط النحاة بين معنى النصب والمكملات، إذ أن النصب دليل وقوع الاسم فضلة في الكلام، وأوضحوا أن

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٧٨/١.

(٢)نفسه ١/ ٢٩٢.

الفضلة تأتي بعد تمام معنى الجملة[1]. كما ربط النحاة المحدثون بين الزيادة على ركني الجملة والمكملات فقال أحدهم: « أما الفضلات فهي زيادة في معنى الجملة يضاف إلى المعنى الذي يعبر عنه المسند والمسند إليه، وهذه الزيادة في الفائدة~ يمكن الاستغناء عنها إذا أُريد الاقتصار على معنى المسند والمسند إليه، ولذا كانت الفضلات في مرتبة أخرى هي النصب»[2].

إنَّ علامة الإعراب داعت كثيرًا على وفق ما نطق به العرب، على أن يراعى الخفة على اللسان إذ « جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، وهي ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ و الخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف

(١)نظرية المعنى في الدراسات النحوية ٢٢٥.

(٢)نفسه.

الجرّ وإنما جُعِل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العُمَد وأكثر منها. ثم أُريد أن يُميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسرة، فميز به مع كونه منصوب المحل؛ لأنه فضلة»[1].

ومن المعلوم أن الحال (وصف) فضلة، يقع في جواب كيف، كـ: ضربتُ اللصَّ مكتوفًا[2] والمقصود من الفضلة ما زاد عن المسند والمسند إليه لا أن تنعدم فائدته فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ الإسراء: ٣٧. لا يعني أنَّ المقصود النهي عن المشي مادامت الحال فضلة، بل هي ما يساعد في توجيه المعنى في الغالب، إذ أنَّ المقصود من الكلام النهي عن المشي في مرح وخيلاء... [3].

---

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٩.

(٢)شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٥٤.

(٣)نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية ٢٩٤.

ولا يُخفى أنَّ التوابع فضلات وليست عُمَدًا. ونحن نقول[1] أيضًا: إنَّ التوابع فضلات إلا أنَّ الفضلات قد تكون جملاً مؤلفة من مسند ومسند إليه كالحال والنعت نحو (جاء محمد وهو مسرع) و(رأيت رجلاً كبيرًا يحرث أرضه) فـــ(جملة) (هو مسرع) حال وجملة (يحرث أرضه) نعت ولم يمنع ذلك تأليفهما من مسند ومسند إليه، والتوكيد قد يأتي جملة نحو قول الناظم: (أدرجي أدرجي) و نحو (سافر محمد سافر محمد)، فجملة التوكيد (أدرجي) أو (سافر محمد) مؤلفة من مسند ومسند إليه، وقد جاء التوكيد من تكرار الإسناد، فإذا كررنا الفعل وحده، فقد ذكرنا المسند من دون المسند إليه، فهو إسناد ناقص[2].

(١)القائل د. فاضل صالح السامرائي.

(٢)الجملة العربية تأليفها وأقسامها ٢٩.

المبحث الرابع

المسند والمسند إليه وعلاقتهما بمكملات الجملة

لا يخفى على دارسي النحو العربي أنَّ تأليف الجملة هو ميدان الدراسة النحوية؛ لأن النحو لا يعني بالصوت وما يرتبط به من آثار لغوية ولا باللفظة الواحدة وما يتصل بها، وإنما يهتم بالكلمة المنسوخة مع الأخرى في تركيب جملة، وليست الألفاظ المتألفة في جمل إلاَّ صورًا منطوقة لما هو حاصل في الذهن من التركيب المعنوي[1].

ومن المعلوم أنَّ الدراسة النحوية تتناول قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها[2]. ومن أجل ذلك جمع اللغويون مادة بحثهم، وصنفوها، ورتبوها، وقادهم التحليل إلى الكشف عن

---

(١)الدلالة الزمنية في الجملة العربية ٢٥.

(٢)إحياء النحو ١.

الظواهر العامة لنظام الجملة وتركيبها، ومن أهم هذه الظواهر ظاهرة الإسناد، والحركة الإعرابية، والرتبة، والتلازم، والمطابقة، والرابط، والزمن[1].

وعند الوقوف على جهد الأقدمين عبر العصور يتضح أنَّ الجملة العربية تتألف من تركيبين أساسيين، أحدهما مسند إلى الآخر متمم لمعناه ومفتقر إليه ولابد من وجوده، وهذان الركنان هما: المسند والمسند إليه.

يُعدُّ الإسناد علامة من علامات الاسم، أي وقوع الكلمة مسند إليها، أي منسوبًا إليها حكم ما يحصل به معها فائدة تامة، كما لو قلت: (محمد مجتهد)، أو(اجتهد محمدٌ) فإن (محمدًا) في المثالين قد نُسب إليه الاجتهاد وأسند إليه وحُكم به عليه. والإسناد – عند النحويين- علامة بالغة الأهمية؛ لأنها العلامة الوحيدة التي تميز مجموعة كبيرة من الأسماء في العربية لا سبيل إلى تمييزها بغيرها، وهي: (الضمائر المنفصلة)

(١)نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة ٢/ ٤٩١.

إذ لا يدخل عليها أي علامة سواها، ومن ثمَّ لم يقطع باسميتها – عندهم- إلا صلاحيتها للإسناد إليها[1].

إنَّ تقسيم أركان الجملة العربية على قسمين: مسند ومسند إليه في توصيف الجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية. والإسناد اللغوي علاقة وارتباط من طرفين موضوع ومحمول أو مسندٍ ومسند إليه.. والفعل والفاعل، في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية لا يخرج عن طرفي الإسناد[2]. ولنا أن نتناول مفهوم الإسناد.

مفهوم الإسناد:

عند إنعام النظر في معجمات اللغة اتضح أنَّ الإسناد في مفهومه اللغوي (إضافة الشيء إلى الشيء) [3]. والإسناد في معجمات الاصطلاحات العلمية «هو أصل الفائدة ومناطها، فليست معاني الشعر وقضايا الفكر وروايات التأريخ

---

(١)المدخل إلى دراسة النحو العربي ١٧١.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته ٢٠١- ٢٠٢.

(٣)ينظر: لسان العرب مادة (سند)، والقاموس المحيط مادة (سند).

وأصول العلوم كلها إلاَّ فكرًا ومعاني ودلالات هي ولائد الإسناد وبنائه»[1].

لقد أجمع النحاة على أنه «ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي وجه يحسن السكوت عليه»[2].

ومن المعلوم أنَّ المفردات داخل التراكيب تكتسب دلالة تركيبية؛ «لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلح، حدث معنى، واستغنى الكلام»[3].

وأكدَّ هذا الأمر الرضي الاسترآبادي، القائل: «المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب»[4]، وأكَّد تلك الفائدة ابن جني،

---

(١)خصائص التراكيب٧٤.

(٢)التعريفات ٢٠.

(٣)المقتضب ١/ ١٣٦.

(٤)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب١/ ٣٩.

فقال: «إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل و.. القول»[1].

ومما لا شك فيه أنَّ النحاة قد اهتموا بالإسناد اهتمامًا بالغًا، واعتمدوا المسند والمسند إليه ركنين أساسيين لإقامة الجملة العربية، فوصفوا بذلك أسس بناء الجملة التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه في إطار ضيق وأدخلوها في أحد قسمي الجملة: اسمية أو فعلية تحقيقًا لفكرة الإسناد، فلا تكون الجملة العربية لديهم إلا به[2].

وكان دأب النحاة البحث عن أحد ركني الجملة إذ يبحثون في الجملة عن ركنيها، وإن لم يوجد ركن منها قدَّروا المحذوف، وأوَّلوا الحركة لتلائمه. فقلَّت بذلك القواعد التي تهدف إلى إبراز القيمة الدلالية للحركة الإعرابية على الكلمة في الجملة الواحدة أو لتفسيرها دلاليًا.

---

(١)الخصائص ٢/ ١٣٣.

(٢)أساليب نحوية جرت مجرى المثل ٢٣.

وقاد النحاة للمحافظة على ركني الجملة إلى تبني كثير من القواعد التي تهدف إلى الإبقاء على ركني الجملة الأساسيين،.. وظهرت مجموعة من القواعد التي تحدد العلاقة بين الفعل والفاعل في ضوء نظرية العامل، فلابد لكل فعل من فاعل، ولابد لكل معمول من عامل، ولا يجتمع عاملان لمعمول واحد... [1].

وما يبدو لي وعلى الرغم من أهمية فكرة الإسناد وأهمية ركنيها في تفسير بناء الجملة في اللغة العربية، إلاَّ أنها قد أوجدت عددًا آخر من القواعد والقوانين التي أدَّت إلى كثير من التأويلات والتقديرات خلافًا لما تتسم به العربية في مباني جملها وخلافًا لما نصَّ عليه كثير من النحاة من أنَّ الأصل عدم التقدير والتأويل... [2].

---

(١)أساليب نحوية جرت مجرى المثل٢٣.

(٢)نفسه ٢٤.

لا يخفى على أحدٍ أنَّ الدرس النحوي التاريخي ظل ردحًا من الزمن يهتم بدراسة المفردات داخل التراكيب والجمل، فالجملة الاسمية تدرس في المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية تدرس في باب الفعل والفاعل. إنَّ دراسة التراكيب والجمل جاء عرضًا وهذا يعني « أنَّ دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية. أي أنها كانت تُعنى بمكونات التركيب، أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها»[1].

إنَّ العلاقة التي تنشأ بين ركني الإسناد المسند والمسند إليه قد دوَّنها النحاة – في أول كتاب وصل إلينا وهو كتاب سيبويه- إذ دوَّن فيه العلاقة بين الاسم والاسم في إطار الجملة الاسمية، والفعل والاسم في إطار الجملة الفعلية.

(١)اللغة العربية معناها ومبناها، ١٦.

فالعلاقة بين الفعل والاسم عبَّر عنها بقوله: «الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا»[1]. أما كلامه عن العلاقة التي تنشأ بين اسم واسم، فقال: «فقولك: هذا عبد الله منطلقًا.. فهذا اسم مبتدأ مبني عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه»[2].

وممَّا سبق نلحظ سيبويه قد عكس الأمر، فالمبتدأ عنده مسند والخبر مسند إليه والصحيح أنَّ المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند، على عكس ما ذهب إليه سيبويه. ونجده في موضع آخر عند وصفه لحد المبتدأ، يقول: « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء، يكون إلا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه»[3]. ونجده في موضع آخر

---

(١)الكتاب ١/ ٢١.

(٢)نفسه٢/ ٧٨.

(٣)نفسه ٢/ ١٢٦.

من كتابه يتحدث عن العلاقة بين ركني الجملة والحاجة المشتركة بينهما، فقال: « وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء»[1].

أمَّا المبرِّد فقد أقام تحديد الجملة على الإسناد والمعنى، فقال: « وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل، جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ»[2].

لقد تابع متأخرو النحاة متقدميهم في أنَّ أساس التركيب قائم على الإسناد إذ ذهب جلال الدين السيوطي إلى أنَّ

---

(١)الكتاب١/ ٢٣.

(٢)المقتضب، ١/ ٨.

الكلام لا يتأتى إلاَّ من اسمين، أو من اسم وفعل. فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأنَّ الفائدة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابد له من طرفين: مسند ومسند إليه[1].

مما سبق يتضح أن دراسة ركني الجملة المسند والمسند إليه عند متقدمي النحاة ومتأخريهم جعلهم يغفلون الأهمية المناطة بمكملات الجملة التي تضخ الجملة بمعان لم تكن موجودة في ظل ركني الإسناد. وهم بهذا قد أهملوا ما زاد على المسند والمسند إليه أي المكملات بسبب تشبتهم بركني الإسناد الدي أدى إلى عدم اهتمامهم بما بقي من عناصر الجملة أي مكملات الجملة.

(١)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١/ ٣٣.

الفصل الخامس

حـــذف العُمـــــد

المبحث الأول: حذف المسند إليه

المبحث الثاني: حذف المسند

المبحث الثالث: حذف العمدتين

المبحث الأول

حذف المسند إليه

توطئة:

لا يخفى على دارسي النحو العربي أنَّ الذكر والحذف مفصلٌ مهم من مفاصل النحو العربي. فمتكلم اللغة يذكر أركان الجملة العربية في مواضع، ويحذفها أو يحذف بعضها في مواضع أُخر. وحذف العُمَد في الكلام له قواعده المقررة في العربية، فإن الكلام على حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف الفاعل، أو ما يقوم مقامه، معروف مُقرر في أبواب من النحو، كأن يكون له ذكر سابق في الكلام فيُكتفى به[1].

وبعد إنعام النظر في اللغة التي اعتمد عليها النحاة في التقنين النحوي . وإن لم تكن من الشمول والإحاطة وهذا النهج أدى إلى الاصطدام بين النصوص اللغوية والقواعد

---

(١)نحو المعاني ٦٥.

النحوية التي استنبطوها من جزء يسير من اللغة. وهذا أوجد تفاوتًا بين الاستعمال اللغوي والصناعة النحوية. وهذا استدعى منهجًا لإخضاع تلك النصوص التي لم تكن ضمن مادة التقنين النحوي. ومظاهر هذا المنهج التأويل والحذف والتقدير.

وصارت هذه النصوص اللغوية على نمطين:

الأول: الاستجابة لذلك المنهج ومن ثم إدخالها في اللغة الحية. والثاني: عدم استجابتها لذلك المنهج، ومن ثم أطلق عليها النحاة ألفاظًا، منها الشاذ، النادر، القليل، تحفظ ولا يقاس عليها.

لقد بالغ النحاة بالأهمية المناطة بركني الجملة المسند إليه والمسند. أما ما زاد عنهما فلم ينل تلك الأهمية؛ لأن المعنى المركزي قد تحقق في هذين الركنين، وما عداهما يمكن الاستغناء عنهما. وهذا أوجد نمطين في التعبير اللغوي:

الأول: أساسي، ويشمل: المبتدأ والخبر والفعل والفاعل أو نائبه. والثاني: غير أساسي (ثانوي)[1]. ويشمل: المفعولات والحال والتمييز، وغيرها التي أطلق عليها النحاة (مكملات الجملة أو المتعلقات أو القيود أو الفضلات).

والمعنى المركزي الذي يتحقق من خلال ركني الجملة، وما عداها مُكمِّل قد يكون مما تحتاجه الجملة أو لا تحتاجه. فبقاؤه وحذفه لا يغير شيئًا في التعبير اللغوي. وهذا أوجد أركانًا أساسية سُمِّيت بـ (العُمَد)، وأركانًا غير أساسية سُمِّيت بـ (المكملات).

ويكاد الإجماع ينعقد بين النحاة عبر العصور على هذا التقسيم الثنائي (عُمَد) و (مكملات) ولكنَّ هذا الإجماع قد خُرِقَ على أيدي النحاة المحققين الذين أعادوا النظر في ذلك الإرث النحوي ولا سيما في العُمَد والمكملات، فصار في

(١) في نظر جمهرة من النحاة.

كلام العرب ما له أهمية قصوى وهو مُكمل وما ليس له أهمية وهو عمدة.

والحذف لا يكون في العمد.. إلا في القرائن فإن العمدة تحذف جوازًا ووجوبًا.. وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازًا ووجوبًا وحذف عامل المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازًا ووجوبًا، وهذه كلها عُمد[1]..

وإذا قابلنا بين العمدة والمُكمل في أبواب النحو العربي سنجد أبوابًا نحوية حُذِفَت فيها العُمَد مع بقاء المكملات، ولا يستقيم الكلام إلاَّ بهذا الحذف. وصار الحذف واجبًا في مواضع، وجائزًا في مواضع أُخر. ولنا أن نعرض للحذف الواجب في عمدتي الجملة، وعدم احتياج متكلم اللغة لها. والاعتماد كلَّ الاعتماد على المكملات في المعنى المقصود، على النحو الآتي: حذف العُمَد: ويشمل الآتي: حذف أحد عمدتي

(١)معاني النحو ١/ ١٤.

الجملة، ويشمل: حذف المسند إليه (المبتدأ) في الجملة الاسمية، وحذف المسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية. وحذف المسند، ويشمل: حذف (الخبر) في الجملة الاسمية، وحذف المسند (الفعل) في الجملة الفعلية، وحذف المسند إليه والمسند معًا، أي (المبتدأ والخبر) في الجملة الاسمية، وحذف المسند والمسند إليه معًا أي (الفعل والفاعل) في الجملة الفعلية.

إن الأصل في اللغة الذكر، ولا يحذف من أركان الكلام إلاَّ إذا قام دليل على ذلك المحذوف.

والأصل ذكر العُمَد (المبتدأ والخبر) و (الفعل والفاعل)، إذ العُمَد «عبارة عمَّا لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلاَّ بدليل يقوم مقام اللفظ به»[1].

لقد أكَّد ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) على ذكر العُمَد من دون المكملات التي إن ذُكرت أو لم تُذكر فأمرها في الذكر

(١)شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٥.

والحذف لا ترتقي إلى وجوب ذكر العُمد، فقال: «وأما المفعول به: فهو: كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا؛ لأن الفضلة مما يستغنى عنها والعمدة مما لا يستغنى عنها، ألا ترى أنك تقول ضَرَبَ زيدٌ ولا تذكر عمرًا فيتم الكلام دونه ولا تقول ضَرَبَ عمرًا، دون زيد؛ لأن الفاعل لا يتم الكلام دونه. فقولنا: كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام، يدخل تحته جميع الفضلات»[1].

وما يبدو أنَّ ذكر ركني الجملة العربية هو الأصل في كلامهم، وصار منهما عند نحاة العربية في العصور المتعاقبة، فابن مالك قد عَرَض لوجوب ذكر ركني الجملة إن كانت اسمية أو فعلية، فقال: «حقُّ الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ و الخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل، وجواز حذفه بدليل؛ لأن الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزئين، والفاعل كالخبر في

(١)شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٢.

كونه ثاني الجزئين، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف، وعرض للفاعل مانع من مفارقته، الخبر في جواز الحذف، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج يمتلَّوه ولزوم تأخره، وكونه كصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان بخلاف خبر المبتدأ فإنه مباين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذُكِرَ؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ولا لازم التأخر ويتأثر بعامل متلوه وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان. وأيضًا فإنَّ من الفاعل ما يستتر، فلو حُذِفَ في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار والخبر لا يستتر وإذا حُذِفَ لدليل أُمِنَ التباس كونه مستترًا»[1].

لا يخفى على دارسي النحو العربي أنَّ الحذف والإضمار الواجبين لا يكونان إلاَّ في العُمَد، ومعها العوامل - الفعلية بصفة خاصة - فالمبتدأ يحذف وجوبًا في مسائل، وكذلك الخبر، والفاعل، وكذلك الأفعال، وفي جميع هذه الحذوف

(١)شرح التسهيل ٢/ ١١٨.

يلاحظ النص على وجوب وجود الأمرين المسوَّغين للحذف الواجب.. أما الفضلات فلم أحظَ[1] بنصوص تنص على حذفها وجوبًا- غير نتفٍ يسيرة خاضعة للصنعة النحوية- لعدم وجود شرطي الحذف الواجب في حذف الفضلات[2].

يتضح ممَّا سبق أنَّ العُمَد أكثر عرضة للحذف، على عكس المكملات التي قلَّما تتعرض للحذف.

وعند مقابلة ما يحذف من العُمَد والمكملات يجعلنا نبني الفكرة الآتية: أن حصر المعنى في ركنين، هما: (الفعل والفاعل) و(المبتدأ والخبر) يجعل المعنى ضيقًا يؤدي فكرة واحدة، فقولنا: قامَ زيدٌ، إخبار عن قيام زيد، وفي قولنا: (قامَ زيدٌ صباحًا على غفلة منه) قد ضخَّ الجملة بمعنى لم يتوافر في جملة (قامَ زيدٌ). وهذه الإضافة المعنوية قامَتْ بها المكملات

(١)القائل حصة بنت زيد بن مبارك الرشود في كتابها: الوجوب في النحو.

(٢)الوجوب في النحو ١٨٥.

التي يراها جمهرة من النحاة مما يستغنى عنها. علمًا أن إسقاطها من التركيب إسقاطٌ لتلك الإضافة المعنوية.

عند إنعام النظر في الإرث النحوي الذي وصل إلينا نلحظ أنَّ الكلام أو الجملة يقوم على ركنين أساسيين، هما: المسند إليه والمسند، وهذا يوصَف على أنها جملة إسنادية، وهذه تقوم على الأركان الآتية: المسند إليه والمسند، والإسناد. ولابد أن نتناول الآتي: المسند إليه، والمسند، والإسناد كي يكون إطلالة على حذف المسند إليه والمسند في الجملة العربية.

١ - المسند إليه: هو المتحدث عنه ولا يكون إلاَّ اسمًا، والمسند هو المتحدث به. ويكون فعلاً أو اسمًا وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة أو قيد[1] ومعنى كون المبتدأ مسندًا إليه أنه محكوم عليه وليس محكومًا به، أي الشخص أو الشيء أو الذات- المادية أو المعنوية- التي يناط الحكم،

(١) ينظر: معاني النحو١/ ٣٤٠.

والحكم في الجملة الاسمية وتشاركها الظرفية دائمًا والشرطية أحيانًا، ويكون بالخبر، وهو بذلك يختلف عن المبتدأ في الجملة الوصفية، فإنه فيها المحكوم به على ما بعده من مرفوع سواء أكان فاعلاً أم نائبه، وبذلك يكون لفظ (المبتدأ) من قبيل المشترك اللفظي المتعدد الدلالة الذي لابد من تحديد دلالته في كل موضع تستعمله فيه[1].

٢ – المسند: هو الذي يُبْنى على المسند إليه ويتحدَّث به عنه[2].

٣ – الإسناد: «إضافة الشيء إلى الشيء»[3].

وهو: «ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي وجه يحسن السكوت عليه»[4].

وفي ضوء ذلك فالإسناد كما ذهب د. مهدي المخزومي علاقة ضمنية أو عملية ذهنية أو عنصر معنوي أساسي

---

(١)الجملة الاسمية ٣٦– ٣٧.

(٢)التعريفات ٤٠، الكليات ٤٠.

(٣)التعريفات ٢٠. وينظر: الكليات ٤٠.

(٤)نفسه ٢٠.

وظيفته النحوية الربط بين ركني الجملة الرئيسيين (المسند والمسند إليه) وهما الأصل والأساس في بناء الجملة العربية على اعتبار أنها في أبسط صورها تتألف من هذه الأركان الثلاثة، فعلية كانت أم اسمية، ولذلك اهتم بها النحاة والبلاغيون وغيرهم في دراساتهم للجملة[١].

وقبل الحديث عن حذف المسند إليه نتناول مفهوم الحذف في اللغة والاصطلاح.

الحذف لغةً: الإسقاط[٢]، وفي الاصطلاح « إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام»[٣]. أو هو كما ذهب الزركشي « إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل»[٤]. واشتراط النحاة في الحذف وجود دليل على المحذوف مهما كان المحذوف حرفًا أو كلمة أو جملة، ويتضح

---

(١)في النحو العربي نقد وتوجيه ٣٢.

(٢)ينظر: لسان العرب مادة (حذف) ، وتاج العروس مادة (حذف).

(٣)النكت في إعجاز القرآن ٢٤١.

(٤)البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٠٢.

هذا في قول ابن جني: «وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف وليس شيء من ذلك إلاَّ عن دليل عليه وإلاَّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[1].

وعرض ابن هشام الأنصاري دليل الحذف فهو عنده قسمان: غير الصناعي، ويشمل المقالي والمقامي، والصناعي الذي يختص بمعرفته النحاة[2].

وذهب البلاغيون إلى أنَّ الحذف في مواطن الكلام قد يكون أبلغ من الذكر، فقال أحدهم: «ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن»[3].

أ - حذف المبتدأ وجوبًا:

من المعلوم أنَّ الحذف والذكر في الجملة الاسمية أمرٌ تقرره منظومة اللغة ومتكلمها، فمتكلم العربية قد تصرف في

---

(١)الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٢)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٦٠٥.

(٣)النكت في إعجاز القرآن ٢٤١.

هذه اللغة ذكرًا وحذفًا. إذ يرى جمهور النحويين أنَّ الأصل أن يذكر طرفا الإسناد في الجملة الاسمية، وهما المبتدأ والخبر، لكن قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما أو بهما معًا، ومن ثم يجوز حذف ما دلت عليه القرينة وأشارت إليه... ولا يقف الأمر عند حد الجواز فحسب، بل قد توجب بعض التجوزات لهذا الحذف بحيث يصبح ذكر ما يجب حذفه سببًا لفساد التركيب لمخالفته القواعد، وهكذا يفضِّل النحويون القول في هذه المسألة في النقاط الآتية:

أولاً: الحذف الجوازي، ويشمل الآتي: حذف المبتدأ، حذف الخبر، حذفهما معًا. وثانيًا: الحذف الوجوبي، ويشمل الآتي: حذف المبتدأ، حذف الخبر[1].

وسنتناول حذف المبتدأ وجوبًا؛ لأنه المتعلق بحذف العمدة، من دون حذفه جوازًا؛ لأن الحذف الوجوبي انعدام للمبتدأ (العمدة).

---

(١)الجملة الاسمية ٥٨- ٦٥ (بتصرف).

وقبل ذلك نشير إلى أنَّ الدكتور عبد الفتاح الحموز قد أحصى تلك المواضع في القرآن الكريم وأوصلها إلى تسعة وعشرين موضعًا[1].

وعَرَض ابن السرَّاج حذف المبتدأ وأرجع حذفه لعلم المخاطب، فقال: «وقد يعرض الحذف في المبتدأ.. لعلم المخاطب بما حُذِفَ، والمحذوف على ثلاث جهات، الأولى: حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع.. والجهة الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع... والجهة الثالثة: أنهم ربما حذفوا شيئًا من الخبر في الجمل»[2].

مواضع حذف المبتدأ وجوبًا:

عند إنعام النظر في المصادر قديمًا والمراجع حديثًا اتضح أنَّ حذف المبتدأ وجوبًا يكون في المواضع الآتية: النعت المقطوع إلى الرفع، والمخصوص بالمدح والذم، أن يكون الخبر

---

(١)ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/ ١٣٩- ١٩٢.

(٢)ينظر: الأصول في النحو ١/ ٦٧- ٦٩.

صريحًا في القسم، وأن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به، وبعد لاسيما، وبعد المصدر النائب عن فعل الأمر، وبعد بعض الألفاظ المسموعة. نتناولها على النحو الآتي:

أولاً: النعت المقطوع إلى الرفع[1]، للمدح أو للذم أو للترحم، نحو (رأيتُ الرجلَ الكريمُ) بالرفع، فالكريم خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره هو، ونحو: (رحم الله عَبْدَهُ المسكينُ)، و(أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ) بالرفع فيهما؛ وذلك لأن القصد من النعت هنا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، ولو ظهر المبتدأ لأوهم الأخبار. ولذلك إذا كانت غاية النعت الإيضاح أو التخصيص لم يجب حذف المبتدأ فيه[2]. ولذا فهذه النعوت قُطِعَتْ استغناء عنها بحصول

(١)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٨٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب٢/ ٢٩، والمساعد١/ ٢١٥، حاشية الصبان١/ ٢٢٠، حاشية الخضري١/ ١٠٩.

(٢)الجملة الاسمية ٦٢.

التعيين بدونها، وذلك أنهم لما قصدوا إنشاء المدح جعلوا الإضمار أمارة وإشارة على اتصال النعت بالمنعوت[1].

ثانيًا: المخصوص بالمدح أو الذم[2]: ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح نِعْمَ، ومذموم بئس، إذا جُعِلَا خبري مبتدأين، فإن للقائل: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، أن يجعل (زيدًا) خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبرًا عنه بنِعْمَ وفاعلها، فعلى القول بأنه خبر، يكون ما هو له خبر واجب الحذف[3].

ومن الواضح أنَّ المرفوع في آخر جملة (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) هو (زيد) خبر لمبتدأ محذوف لا تحتاجه الجملة لا في تقديره ولا في ذكره فأصبح كالفضلة مما يستغنى عنه.

---

(١)الوجوب في النحو ١٨٦.

(٢)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٧. وارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٠٨٧، والمساعد ١/ ٢١٥.

(٣)شرح التسهيل ١/ ٢٨٨.

ثالثًا: أن يكون الخبر صريحًا في القسم[1]، نحو: في ذمتي لأفعلنَّ ما يجب أن يفعل، والتقدير: في ذمتي يمينٌ أو عهدٌ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا لسد جواب القسم مسده[2].

رابعًا: أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به[3]، نحو: صبرٌ جميلٌ، وسمعٌ وطاعةٌ. فكل منهما خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، إذ الأصل الأصيل اصبرْ صبراً جميلاً، والمصدر مفعول مطلق (اصبر)، ثم حذف الفعل وجوبًا للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع في التعبير، ويخرَّج نحويًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وبذلك تتحول الجملة من فعلية إلى اسمية لتفيد الدوام والثبوت[4].

---

(١)ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨٨، والمساعد ١/ ٢٦٥، وشرح التصريح ١/ ١٧٧، وحاشية الخضري ١/ ١٠٩.

(٢)الجملة الاسمية، ٦٢.

(٣)ينظر: الكتاب ١/ ٣٢٠، والمقتضب ١/ ٣٢٠.

(٤)الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٥١.

خامسًا: بعد (لاسيما)[1] نحو: أحبُّ الشعراءَ لاسيما أبو العلاء، فأبو العلاء خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره هو[2]، وأضاف بعضهم إذا كان ما بعدها مرفوعًا، نحو:

ولاسيما يومٌ بَدارة جلْحلِ[3].

سادسًا: يحذف وجوبًا بعد (أم) المنقطعة؛ لأنَّ أم المنقطعة لا يقع بعدها إلاَّ الجمل[4]، ولعل الدال على المحذوف هنا الصفة النحوية، نحو: إنها لإبل أم شاء[5].

سابعًا: إذا كان الخبر مصدرًا مؤكدًا للجملة السابقة[6]، نحو: صنعُ الله..، صبغةُ الله، وعدُ الله، كتابُ الله، أي ذلك صنعُ الله[7].

---

(١)ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٤٠.

(٢)الجملة الاسمية ٦٣.

(٣)ينظر: خزانة الأدب ٢/ ٦٢.

(٤)ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٩٦، وحاشية الخضري ١/ ١٠٨.

(٥)ينظر: الكتاب ٣/ ١٧٢، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٤/ ٤٠٥.

(٦)ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٧. والبحر المحيط ١/ ٤١١.

(٧)الوجوب في النحو ١٨٧.

وبعد هذا العرض لمواضع حذف المبتدأ وجوبًا يتضح أن من هذه المواضع ما كان تقدير المحذوف فيه تفرضه طبيعة اللغة العربية التي تتسم بالإيجاز... ومنها ما كان الحذف فيه ضبطًا للقواعد النحوية، وطردًا لها... [1].

ولنا أن نقول: إنَّ حذف المبتدأ (العمدة) في تلك المواضع المستخرجة من اللغة الفصيحة الناصعة التي نطق بها فصحاء هذه اللغة تدلنا على أنَّ الفضلة والعمدة تتساويان في الحذف. فالعمدة لم يُحتج لها، لِهذا حُذِفَت. كما هي الحال في الفضلة التي نحتاج لها فتذكر، وفي مواضع لا نحتاج لها فَتحذِف.

ب - حذف الفاعل وجوبًا:

لا يخفى على دارسي النحو العربي الخلاف بين النحاة[2] في (حذف الفاعل)، بمعنى هل يحذف الفاعل أم يضمر؟

---

(١)الوجوب في النحو ١٨٨.

(٢)ينظر: الخصائص ٢/ ٣٦٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٣٨، ونتائج الفكر في النحو ٤١٨. وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٨.

والنحوي الذي أجاز حذف الفاعل هو الكسائي[1]، وأكَّد السيوطي تجويز الكسائي لذلك الحذف، فقال: «وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر، ورجَّحه السهيلي وابن مضاء»[2]. واعتمد النحاة في منع الفاعل إلى أن لكل فعل فاعلاً. فلا يخلو الفعل من فاعل، والفاعل من فعل.

وعند إنعام النظر في نصوص اللغة المتمثلة في القرآن الكريم، وكلام العرب، وجدنا الفاعل يُحذف كثيرًا، - وإن أبى النحاة ذلك - بل هناك مواضع يطَّرد فيها حذفه[3].

وما يبدو أنَّ حذف الفاعل غير وارد بناءً على أنَّ الفعل يدل عليه بلفظه، وهذا صحيح؛ إذ أنَّك حين تقول: ضُرِبَ زيدٌ، تعلم أنَّ زيدًا مضروب، وأن هناك فاعلاً -ضاربًا-

---

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠- ٦٠١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٥، والمساعد ١/ ٢٩٦.

(٢)همع الهوامع ٢/ ٢٥٥.

(٣)الوجوب في النحو ٢٠٠.

ضربه، غير أنه مجهول الشخص، إذن فالذي يحذف هو مفسر الفاعل المبهم في الفعل، والذي يطلق عليه تجوزًا الفاعل، إذن الذي يحذف هو مفسِّر الفاعل في الحقيقة، والذي يتقدم أو يتأخر ملفوظًا به هو مفسر الفاعل أيضًا، والفاعل في الحقيقة لا يحذف ولا يضمر بل يتقدم مفسره ويتأخر، ويذكر ويحذف، وإطلاق النحاة على الاسم الظاهر لفظ الفاعل على سبيل التجوز والاختصار[1].

مواضع حذف الفاعل وجوبًا:

عند إنعام النظر في المصادر النحوية القديمة اتضح أنَّ الفاعل يحذف وجوبًا في أربعة مواضع، نتناولها على النحو الآتي:

١ - الفعل المبني للمجهول:

إنَّ بناء الفعل للمجهول: دليل على حذف الفاعل ويقام مقامه كلمة من التركيب، والكثير أن يقام المفعول به مقامه،

(١)الوجوب في النحو ٢٠٠.

وتنتقل إليه أحكام الفاعل من رفع وتأخيره عن فعله وإلحاق علامة التأنيث بفعله إن كان نائب الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا أو مجازيًا.

ومن المعلوم أنَّ حذف الفاعل يؤدي إلى بناء الفعل للمجهول الذي كان مبنيًا للمعلوم قبل حذف الفاعل.

إنَّ الخلاف الذي احتدم بين النحاة في مسألة حذف الفاعل وإضماره قد أوجدت ما عُرِفَ في كتب النحو قديمها وحديثها بالأغراض المعنوية لحذف الفاعل منها: للعلم به، وللجهل به، وإرادة التعظيم والخوف منه، والخوف عليه، أو التحقير وغيرها[1].

يُعَدُّ ابن مالك أحد النحاة الذين أقروا بحذف الفاعل، فهو القائل: «قد يُترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازًا أو وجوبًا، فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له مفعول به»[2].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٥. وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٣. والقوانين ١/ ٣٩٤. وشرح الأشموني، ٢/ ٦١. وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٨٢، وحاشية الخضري ١/ ١٢٤.

(٢)شرح التسهيل ٢/ ١٢٤.

أما ابن أبي الربيع، فهو القائل في حذف الفاعل: «وإنما غيَّر الفعل عند حذف الفاعل؛ لأنه ببنيته طالب الفاعل، ويطلبه الفعل بالبنية لا يحذف والمصدر لا يطلب الفاعل بالبنية، فجاز لذلك حذف الفاعل مع المصدر، فبقي المفعول معه لذلك منصوبًا، وإذا غيّر الفعل عند حذف الفاعل صار طالبًا ببنيته للمفعول به، فارتفع لذلك المفعول به، كما ارتفع الفاعل، وهذا القول عندي هو الأظهر، وإليه كان الأستاذ أبو علي يذهب»[1].

وعلى وفق ذلك نرى أنَّ حذف الفاعل قد ورد في اللغة؛ لأن شرط الحذف قد تحقق وهو أحد اثنين: وجود ما ينوب عنه أو تغيير صورة الفعل عند حذف الفاعل.

ومن الواضح أنَّ المفعول به (فضلة) قد نابت مناب (العمدة) فيحذف الفاعل وهو المسند إليه وقيام الفضلة

(١)القوانين ١/ ٢٩٤.

مقامه دليل على أنَّ المعنى يستقيم بالفعل (العمدة) و (الفضلة) المفعول به الذي صار نائب فاعل.

٢ – الاستثناء المفرَّع:

من المعلوم أن الاستثناء إذا كان غير تام وغير موجب، أي لم يذكر معه المستثنى منه، وكان مسبوقًا بنفي أو شبهه، فلا عمل لـ (إلا) بل تكون ملغاة، وما بعدها معمول لما قبلها، أو مطلوب لما قبلها حيث إن العامل لم يأخذ مطلوبه، وما بعد (إلا) صالح لأن يشغل العامل به، فنحو: (ما أعجبني إلا عمر)، اعجبني طالب لفاعل، وما بعد (إلا) وهو (عمر) صالح لأن يكون فاعلاً... [1].

٣- الفعل المؤكد بالنون:

من المعلوم أنه إذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، نحو: (لا يصدنَّك واضربن يا هندُ)، لما كان الضميران ساكنين ولاقيا ساكنين وجب حذف أحد الساكنين فكان

(١)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٩.

أولاهما الضميرين؛ لتقدمهما، وكونهما في صورة حرفي اللين، ولدلالة المقام عليهما[1].

٤- الحال القائمة مقام الفاعل:

إنَّ الحال تقوم مقام الفاعل كما في نحو: فتتقفها رجلٌ رجلٌ، والأصل: فتتقفها الناسُ رجلاً رجلاً، فحذف الفاعل وأُقيم الحالان مقامه، وصارا كالشيء الواحد، نحو (حلو حامض) في قولك: الرمان حلو حامض[2].

وما يبدو أنَّ تحقق شرطي الحذف الواجب في هذين الأخيرين واضحٌ مما يسوِّغ القول بأنهما محذوفان وجوبًا[3].

إنَّ ثنائية التركيب الفعلي: الفعل والفاعل، لم تصمد في تراكيب الجملة العربية (الفعلية)؛ لأن متكلم اللغة قد تصرف في ذكر ركن، وحذف آخر.

---

(١)ينظر: الوجوب في النحو ٢٠٣.

(٢)ينظر: حاشية يس ١/ ٢٧٢.

(٣)الوجوب في النحو ٢٠٣.

إنَّ خلاف النحاة قديمًا وحديثًا في حذف الفاعل وإضماره قد أفرز عملية عقلية مفادها: أنَّ الفعل يستدعي الفاعل، ولابد للفاعل من فعل. وقد نظر إليها على أنها عملية منطقية عقلية.

إنَّ حذف الفاعل في إطار التركيب الفعلي، وهو عمدة لا يمكن الاستغناء عنه في إطار التقنين النحوي –كما ذهب النحاة– لكنَّ متكلم اللغة فرض ذلك الحذف، وهو مخزون اللغة. فالفاعل يضمر ولا يحذف في الصناعة النحوية، ويحذف ولا يضمر عند متكلم اللغة.

لقد أجاز متكلم اللغة حذف الفاعل من دون إضمار. وخالف صانع النحو متكلمها. والغلبة –كما هو معلوم– لسيد هذه اللغة وصانع نحوها وهو متكلم اللغة.

المبحث الثاني

حـــــذف المســـــــند

من المعلوم أن المسند إن كان اسماً أي خبر المبتدأ ، أو فعلاً في الجملة الفعلية يحذفان جوازاً ووجوباً كما هي حال المسند إليه المبتدأ. وسأعرض في هدا المبحث أحوال حذف المسند خبر المبتدأ وجوباً وحذف الفعل المسند في الجملة الفعلية.

أ - حذف الخبر (خبر المبتدأ) وجوبًا:

من المعلوم أن أركان الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) يحذف جوازاً ووجوباً إذا دل عليه دليل على المحذوف.

ويأتي ترك الخبر في النظم القرآني لدلالات تفوق الحصر، وذلك لأن مقامات الكلام متفاوتة لا يمكن تحديدها. وكما أن الأخيلة والأحوال التي تعتورها النفس متعددة، فإن الدلالات المستمدة من حذف الخبر من الجملة

الاسمية القرآنية كثيرة، منها: الدلالة على إرادة تخفيف الكلام واقتصاره ؛ إذ من الخصائص الأسلوبية لكتاب الله إضمار الخبر للدلالة على إرادة اقتصار الكلام وتخفيفه، إذا كان الخبر كثير الدوران على الألسن، كثير الاستعمال في اللغة، ويلحظ ذلك في حذف الأخبار الواقعة بعد (لولا) حيث يهول الكلام بجوابها ومن شواهد ذلك في القرآن المجيد قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ (البقرة: ٦٤) فقوله: (فضل الله) عند سيبويه(١) والبصريين مرفوع على الابتداء وخبره محذوف للدلالة عليه أو سد الجواب مسده وتقدير ه: لولا فضل الله موجود أو حاصل، ونحو ذلك مما يليق بالوضع. وكما أسقط الخبر في جواب (لولا) في هذه الآية الكريمة، إما للدلالة على كثرة استعماله إذ لا داعي لذكره، أو لقصد تخفيف الكلام مما سبب ثقله فإن ذكر ما سيترك بقرينة حذفه يورث فيه). ومن دلالات حذف

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٩.

خبر المبتدأ الدلالة على الاحتراز عن العبث بحذف ما لا ضرورة لذكره. فقد يترك ذكر الخبر في الجملة الاسمية في آيات القرآن عند وجود قرينة دالة عليه فإن المحذوف إذا ذكر في هذه الحالة فإن ذكره عبثاً لأنه لا مقتضى له، وشاهد ذلك قول رب العزة : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾التوبة: ٣، فـ (رسوله) مبتدأ خبره محذوف والتقدير: ورسوله بريء كذلك(١)، أو بريء معه منهم(٢)(٣).

ومن دلالات حذف خبر المبتدأ الدلالة على الإشعار بالازدراء والإهمال (٤). وكذلك الدلالة على تخييل العدول إلى أقوى الدليلين(٥).

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٥٤.

(٣) ينظر: دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم ٢٢٥.

(٤) ينظر : نفسه.

(٥) ينظر : نفسه.

ب - حذف الفعل وجوبًا:

لا يخفى على دارسي النحو العربي أنَّ العامل يحذف وجوبًا في مواضع متعددة من أبواب النحو العربي وقد يحذف العامل (الفعل) من دون الفاعل، وقد يحذف الفعل والفاعل معًا. وهذا يعني أن ركني الجملة الفعلية يحذفان وجوبًا، وهما عمدتان في الكلام، ويبقى المفعول إن كان به، وله، ومعه، وفيه، والمطلق ويصير الكلام قائمًا على فضلة، ويستقيم كلامًا فصيحًا بليغًا لا يرقى إليه فصاحةً وجود العمدتين، فهذا الاستعمال اللغوي يضع النحاة الذين تبنوا فكرة العمدتين في التركيب على أنهما الأساس وما عداها فضلة يمكن الاستغناء عنه. وأنَّ المعنى سيتحقق بإسناد المسند إلى المسند إليه.

وأما حذف الفعل فقد ورد استعماله في القرآن الكريم، ومن الشواهد على ذلك، قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۚ

وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (الأنعام ٩١)، فالفعل في هذا النص محذوف، والتقدير: قل: أنزله الله(١).

(١) ينظر: فتح القدير ٢/ ١٣٩، للمزيد ينظر : أسلوب الحذف في القرآن الكريم ٤٦.

المبحث الثالث

حـــــذف العمدتين

وفيما يلي عرض للأبواب النحوية التي حُذِفَ فيها العمدتان (الفعل والفاعل)، نتناولها على النحو الآتي:

١ - حذف (عامل المنادى) فعل النداء:

يُعَدُّ المنادى مِمَّا حُذِفَ عامله وجوبًا وهذا العامل المحذوف وجوبًا هو الفعل (أدعو) أو (أنادي).

وعند إنعام النظر في المصادر النحوية اتضح أنَّ هناك خلافًا بين النحويين في عامل المنادى، على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ المنادى منصوب على أنه مفعول به لفعل واجب الحذف، فتقدير: يا عبد الله: أدعو أو أنادي عبد الله[١].والثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ المنادى منصوب والناصب له معنوي، وهو القصد[٢].

---

(١)ينظر: الكتاب ١/ ٢٩١، ٢/ ١٨٣. والأصول في النحو ١/ ٣٣٣، والإنصاف ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ١٣١. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٢٥.

(٢)ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٦.

والثالث: قيل إنَّ الناصب للمنادى هو حرف النداء نفسه[1].

وحذف الفعل مع فاعله وجوبًا يُعَدُّ استغناء عن هذين الركنين اللذين عدَّهما النحاة ركنين أساسيين في تأليف الكلام.

ومن الواضح أنَّ سيبويه وجمهور البصريين قد أكدوا على: أن نصب المنادى بفعل محذوف وجوبًا تقديره (أدعو) أو (أنادي)، كما أنَّ هذا المثل دليل على ائتلاف الحرف مع الاسم. فقال سيبويه: «حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام. وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنك إذا قلت بالـ.....، عُلِمَ أنك تريده»[2].

---

(١)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣٨. وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ١٣١- ١٣٢. وهمع الهوامع ٢/ ٢٥- ٢٦.

(٢)الكتاب: ١/ ٣٩١، وللمزيد ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٢.

وقد استدل سيبويه وجمهور البصريين على قول العرب: «ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأنَّ (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنما قُلْتَ: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا) و (أيا) بدلاً من اللفظ بالفعل»[1].

مما سبق يتضح أنَّ الفعل يجب إضماره. كما أنَّ إظهار الفعل يغير من توصيف الأسلوب فهو إنشاء بحذف الفعل، وخبري بإظهاره.

ولنا أن نقول: إنَّ العمدتين (الفعل والفاعل) قد تمَّ الاستغناء عنهما واستقام الكلام (لفظًا ومعنى) بالفضلة التي نُظِرَ إليها على أنها مما هو زائد في الكلام. فالعمدة قد استغني عنها، وصارت الحاجة إلى الفضلة كي يستقيم بها الكلام.

---

(١)الكتاب ١/ ٣٩١.

٢ - حذف عامل الاسم المختص:

لقد جمع النحاة بين أسلوب الاختصاص وأسلوب النداء. وهذا الجمع قد قال به سيبويه، فقال: « باب ما جرى على حرف النداء وصفًا له»[١]. وقال: «ولكنَّه اختص، كما أنَّ المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك، فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء»[٢].

وتابع المبرِّد سيبويه في الجمع بين النداء والاختصاص، فقال: « فإذا قُلْتَ: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. فأنت لم تدعُ العصابة، ولكنك اختصصتها من غيرها، كما تختص المدعو»[٣]. وذهب هذا المذهب أبو علي الفارسي القائل: «كل منادى مختص، وليس كل مختص منادى، ألا ترى أنَّ قولك: (أيتها العصابة) مختص وليس بنداء »[٤].

---

(١)الكتاب: ٢/ ٢٣١.

(٢)نفسه ٢/ ٢٣٢.

(٣)المقتضب ٣/ ٢٩٩.

(٤)التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٢٦١.

وليس المقام هنا المقابلة بين النداء والاختصاص لما في هذا من إطالة وتشعب تُبعدنا عن موضوعنا. وأسلوب الاختصاص يتكون من عناصر تركيبية، هي: ضمير متكلم يخصه أو يشاركه، ويكون للتكلم (أنا –نحن) أو ضمير خطاب بك، ولا يكون ضمير غائب. يليه المختص. يليهما جملة الاختصاص.

أما المختص فقد حصره النحاة في الأنواع الآتية:

- أن يكون (أَيُّها) في التذكير، و(أيتُّها) في التأنيث، نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، وأنا أفعل كذا أيتها المرأة.
- أن يكون معرفًا بأل، نحو: نحن –العرب– أهلُ الكرم.
- أن يكون معرفًا بالإضافة كقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): إنا – معَاشر الأنبياء – لا نورث.
- أن يكون عَلَمًا، وهو قليل، كقول رؤبة:

بنا تميمًا يُكْشف الضبابُ.

وعند المقابلة بين عناصر تركيب أسلوب الاختصاص نرى أنَّ المعنى المركزي يقع على المختص من دون ما قبله وما بعده. وهذا المختص منصوب بفعل محذوف مع فاعله وجوبًا. ومع هذا الحذف استقام التركيب، نحو: نحن – العرب– أهل كرم، والتقدير: أخصُّ العرب. وإظهار العامل (الفعل مع فاعله) ممنوع إظهاره؛ لأن ظهوره وهو (عمدة) يُظهر التركيب وقد خرج عن نصاعة العربية وجمالها.

وبيَّنَ سيبويه هذا الحذف الواجب لعامل المختص، فقال: «وذلك قولك: إنَّا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يستعمل»[1].

ونجده في موضع آخر يعرض للمختص المضاف، فقال: «وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشر- مضافة، وأهل البيت وآل فُلانٍ»[2].

---

(١)الكتاب ٢/ ٢٢٣.

(٢)نفسه ٢/ ٢٣٦.

مما سبق يتضح أن عمدتي الكلام (الفعل والفاعل) قد حُذفا وجوبًا لعدم احتياج الكلام لهما؛ لأن المعنى يستقيم بدونهما، وصار المعتمد عليه هو الفضلة أي المفعول به. وجاء هذا على عكس ما ذهب إليه الذين تبنوا فكرة العمدة بوصفها ركنًا لا يمكن الاستغناء عنها. والفضلة بوصفها أساس التعبير.

٣ - حذف عامل الإغراء والتحذير:

من المعلوم في بابي الإغراء والتحذير أن عامل نصبهما على تقدير الزمْ في الإغراء واحذر في التحذير. فالإغراء له ثلاث صور، هي: غير المكرر والمكرر و المعطوف كقولنا: الصدقَ. والمكرر: الصدقَ الصدقَ.

والمعطوف عليه: الصدق والأمانة[1].

أما التحذير فله أربع صور، هي: التحذير بذكر المحذَّر منه غير مكرر وغير معطوف، ثُمَّ المكرر والمعطوف عليه،

(١)الجمل في النحو للزجاجي ٢٤٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٨٦.

وأخيرًا التحذير بإياك[1]. وما يبدو لنا أنَّ هذه الصور لأسلوبي الإغراء والتحذير قد جعلت حذف العامل متعدد الصور فلكل صورة حذف عامل منصوبها، نعرضها بإيجاز على النحو الآتي: حذف عامل النصب في الاسم المكرر، سواء كان إغراءً أم تحذيرًا: الصدقَ الصدق، الأسدَ الأسدَ.

ففي هذين التعبيرين أوجبَ حذف عامل النصب. وما ذهب إليه جمهرة النحويين من أنه منصوب بفعل مقدر. إذ يقدر في الإغراء بـ(الزم) وفي التحذير بـ (احذرْ)[2] دليل على حاجة التركيب للمكملات من دون العمد.

عند إنعام النظر في كتاب سيبويه لبيان رأيه في الإغراء المكرر: الصدقَ الصدقَ، والتحذير المكرر: الكذبَ الكذبَ. وجدنا سيبويه له رأيان بينهما تباين، فقال: «وأما النهي فإنه

---

(١)ينظر: الكتاب ١/ ٢٥٣، والمقتضب ٣/ ٢١٢. والأصول في النحو ٢/ ٢٤٧. والجمل في النحو للزجاجي ٣٠٧. واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٦٣. وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥. وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٧٩. وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٠٧. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٢٣. وحاشية الصبان ٣/ ١٨٧.

(٢)ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٥. والأصول في النحو ٢/ ٢٥٠.

التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوِّفَ الماثلَ، أو يقرب الأسدَ، أو يوطئ الصبيَّ. وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال:... لا.... الصبيَّ، واحذرِ الجدارَ، ولا تقرب الأسد»[1].

ممَّا سبق يتضح أنَّ سيبويه يجعل الاسم منصوبًا على إضمار فعل مستعمل إظهاره بمعنى يجوز إظهار الفعل بوصفه عاملاً في نصب الاسم المغرى به والمحذر منه. فيجوز: إلزمِ الصدقَ الصدقَ، واحذر الكذبَ الكذبَ.

وفي موضع آخر يمنع ظهور ذلك العامل بوصفه عامل نصب الاسم المكرر، فقال: «ومما جُعِلَ بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة افْعَلْ، ودخول الزمْ وعليك على افْعَلْ

(١)الكتاب ١/ ١٥٣، ٣٥٤. وينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٤٧.

محال»[1]. مما سبق نرى سيبويه يجيز فيه إظهار المغرى به المكرر، أو المحذر منه المكرر.

وقد خالف الرضي سيبويه في جواز إظهار فعل المحذر منه المكرر[2]. وقد أجمع على وجوب حذف الفعل في الأطر الثلاثة من التحذير.. المبرِّد، وأبو علي الفارسي، وأبو البركات الأنباري، وابن مالك، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي، وأبو حيان، وابن عقيل، وخالد الأزهري، والسيوطي، والأشموني[3].وما قيل في التحذير المكرر والمعطوف يقال في الإغراء المكرر والمعطوف[4].

---

(١)ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٥- ٢٧٦. وللمزيد ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٤٧.

(٢)ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب١/ ٤٧٧-٤٨٣.

(٣)ينظر: المقتضب ٣/ ٢١٥. والتعليقة على كتاب سيبويه ١/ ١٥١، ١٧٩، وأسرار العربية ١٦٨. وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٦٣. وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٥، ٢٦، ٢٩. وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤١٠- ٤١١. وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٨٠. وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/ ٢٨٢. والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٧١، وشرح التصريح ٢/ ١٩٢. وهمع الهوامع ٣/ ٢٤. وحاشية الصبان ٣/ ١٩٢.

(٤)ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٩. وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٤٨٥. والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٧٤. وشرح التصريح ٢/ ١٩٥. وهمع الهوامع ٣/ ٢٨. وحاشية الصبان ٣/ ١٩٢.

إذ أوجب النحاة حذف الفعل في المنصوب على الإغراء في المكرر والمعطوف[1]. أما التحذير (بإياك) فقد قدَّر النحاة فعلاً متعديًا واجب الحذف بشرط أن يكون فعل أمر، مثل: اتقِ، وباعِدْ، ونحِّ، وخلِّ، ودعْ.

ومما سبق نلحظ في هذا الأسلوب المسمَّى ببابي الإغراء والتحذير أن العمدة لا يُحتاج إليها في هذا التركيب؛ فهي لا تفيد دلاليًا كما أنها لا تفيد تركيبيًا. وأصبح التعبير مقبولاً من دون الفعل والفاعل (الزمْ) في الإغراء و (احذر) في التحذير. فقد حذف متكلم اللغة العمدتين، وأبقى المفعول به وهو فضلة؛ لأن الفهم والإفهام ماثل به. ففي هذا تكون الفضلة أهم من العمدة. ولا يمكن أن يستغني الكلام عنها.

وفي هذا الأسلوب تأكد لنا أنَّ الأَوْلى أن يراعوا هذه الأساليب الفصيحة، وأن الاعتماد على العُمَد من دون المكملات ليس مطلقًا، والاعتماد على المكملات من دون

(١)ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٣. وهمع الهوامع ٣/ ٢٥.

العُمَد ليس مطلقًا، فمقام الكلام يستدعي أحدهما من دون الآخر.

وعند إنعام النظر في مصادر النحو القديمة اتضح أنَّ مكملات الجملة تسير في مسارين:

الأول: مكملات قائمة مقام العُمَد، وهي على النحو الآتي:

- النائب عن الفاعل.
- الحال السادة مسد الخبر.
- فاعل فعل التعجب.
- الضمائر الواقعة بعد لولا، وتنقسم على قسمين:
- ضمائر النصب.
- ضمائر الجر.

الثاني: مكملات وجب ذكرها، وهي على النحو الآتي:

- المفعول المطلق النائب عن فعله.
- مفعول الفعل الدال على المشاركة.

- الحال المؤسسة.
- الحال النائبة عن العامل.
- الحال التي يجب تعددها بعد إما، ولا النافية.
- الحال التي يتوقف عليها معنى التركيب وكذلك النعت الذي يتوقف معنى التركيب عليه.
- كل مفعول به أو مطلق بعد إما.
- كل مفعول يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
- كل مضاف فضلة لا تصح إقامة المضاف إليه مقامه إذا حُذِف.
- النعت الذي لا يتم المبتدأ إلا به.
- النعت الذي لا يتم الخبر إلا به.
- كل موصوف فضلة لا تدل صفته عليه إذا حُذِف.

- كل منصوب أو مجرور محصور، سواء أكان مفعولاً به، أم مطلقًا، أم معه، أم فيه، أم له، أم حالاً، أم غير ذلك.
- كل منصوب أو مجرور أجيب به عن استفهام، سواء أكان مفعولاً، أم حالاً، أم غير ذلك[1].

٤ - حذف عامل نصب الحال:

مما لا شك فيه أنَّ النحويين يرون أنَّ الحال لابد لها من عامل يعمل فيها؛ إذا كانت معربة، والمعرب لابد له من عامل. ذلك بناء على نظرتهم بضرورة تكامل أركان العمل الثلاثة: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة من تأثير العامل في المعمول، بحيث إذا وُجِدَ بعض هذه الأركان وجب تقدير باقيها[2].

---

(١)الوجوب في النحو ١٧١- ١٧٢ (بتصرف).

(٢)الجملة الفعلية ٢٦٧.

أما العامل في الحال فعند جمهور النحويين واحد من ثلاثة: الفعل، أو شبه الفعل، أو ما كان فيه معنى الفعل. أما الفعل فهو الأصل في العمل، (جاء زيدٌ ضاحكًا)، فزيد مرتفع بأنه فاعل و (ضاحكًا) حال منه. والعامل فيهما الفعل المذكور الذي هو (جاء).. وأما ما كان شبيهًا بالفعل فهو ما كان جاريًا مجرى الفعل من الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا قائمًا، و (قائمًا) حال من (عمرو)، والعامل فيه اسم الفاعل، وتقول: زيد مضروب قائمًا، فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول، هو العامل، وتقول: زيد حسن قائمًا، فتكون الحال من المضمر في الصفة وهي العاملة في الحال؛ لأنها مشبهة باسم الفاعل»[1].

أما ما كان فيه معنى الفعل فنحو الظرف والجار والمجرور، نحو: « زيد في الدار قائمًا، و (قائمًا) حال من

(١)شرح المفصل لابن يعيش١/ ٥٧ وما بعدها.

المضمر في الجار والمجرور، وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار، فهذا العامل يؤدي معنى فعل؛ لأن لفظ الفعل ليس موجودًا»[1].

وعند إنعام النظر في مصادر التراث النحوي تبين لنا أنَّ عامل الحال يجب ذكره في مواضع، ويجب حذفه، ويمتنع ذكره، ويجوز ذكره وحذفه.

وما يهمنا هنا وجوب حذف عامل الحال، وهذا الحذف الواجب لعامل الحال يكون في المواضع الآتية:

أ - الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها:

يتضح هذا في نحو: زيدٌ أبوك عطوفًا. قال ابن مالك: «ويضمر عامل الحال جوازًا لحضور معناه، أو لتقدم ذكره، والأول كقولك للراحل: راشداً مهديًا، وللقادم: مبرورًا مأجورًا، وللمحدث: صادقًا؛ بإضمار: تذهب، ورجعت، وتقول. والثاني كقولك: راكبًا، لمن قال: كيف جئت؟ وبلى

(١) شرح المفصل لابن يعيش١/ ٥٧.

مسرعًا، لمن قال: لِمَ تنطلق، بإضمار جئت وانطلقت. ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ القيامة: ٤، بإضمار نجمع. ويضمر عاملها وجوبًا فمن ذلك الجارية مثلاً كقولهم (حظين بناتٍ.....) بإضمار عرفتم أو نحو ذلك. ومن المضمر عاملها وجوبًا المبيَّن بها ازدياد ثمن شيئًا فشيئًا أو غير ذلك كقولك: بعته بدرهم فصاعدًا، تريد فذهب الثمن صاعدًا، أو تصدَّق بدينار فسافلاً، تريد فأنحط سافلاً»[1].

أما الرضي فقال في حذف عامل الحال: « اعلم أن عامل الحال قد يحذف جوازًا ووجوبًا أيضًا في مواضع قياسية، ولابد من قرينة مع الحذف، جائزًا كان أو واجبًا.. ومن المواضع التي يحذف منها قياسًا على الوجوب: أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا، مقرونة بالفاء أو ثم.. ومنها ما وقع الحال فيه نائبًا عن الخبر، نحو ضربي زيدًا قائمًا.. ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخًا على ما لا ينبغي من التقلب في

(١)شرح التسهيل٢/ ٣٥٥ وما بعدها

الحال مع همزة الاستفهام، وبدونها أيضاً.. ومنها عند السيرافي: صفات تضمنت توبيخًا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها.. »[1].

وكان الرضي في هذه المسألة صاحب عقل عميق، وهو يشير إلى علة حذف الفعل، فقال: «والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا مما هو حال كثرة استعماله»[2].

ومن المضمر عاملها وجوبًا الحال السَّادة مسد خبر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا.. ومن المضمر عاملها وجوبًا الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغير توبيخ؛ فالتوبيخ كقولك: أقائمًا وقد قعد الناس، وأقاعدًا وقد سار الركب: وكذلك إن أردت ذلك المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعدًا قد علم الله وقد سار الركب... [3].

---

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٨٩- ٩١ (بتصرف)

(٢)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٩١.

(٣)شرح التسهيل ٢/ ٣٥١.

وقال: «ومن المضمر عاملها وجوبًا الحال السادة مسدَّ خبر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا... »[1].

من المعلوم أن الحال تنقسم إلى مؤكدة، وغير مؤكدة، فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين[2]. والقسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي: ما أكدت مضمون الجملة، وشرط الجملة: أن تكون اسمية وجُزآها معرفتان، جامدان، نحو: (زيدٌ أخوك عَطوفًا، وأنا زيدٌ معروفًا).. فـ (عطوفًا، ومعروفًا) حالان وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير في الأول (أحقُّه عطوفًا) وفي الثاني (أُحَقُّ معروفًا)[3].

---

(١)شرح التسهيل ١/ ٣٥١

(٢)شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٢.

(٣)شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٣- ٥٩٤.

ب - **إذا كانت الحال نائبة عن الخبر**: وفي هذا قال ابن مالك: «ومن المضمر عاملها وجوبًا الحال السادة مسد خبر نحو: ضربي زيدًا قائمًا»[1].

ج- إذا كانت الحال دالة على توبيخ:

وفي هذا قال ابن مالك: «ومن المضمر عاملها وجوبًا الواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغير توبيخ؛ فالتوبيخ كقولك: أقائمًا وقد قعد الناس، وأقاعدًا وقد سار الركب! وكذلك إن أردت ذلك المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعدًا قد علم الله وقد سار الركب»[2].

د- إذا كانت الحال نائبة عن عاملها:

لقد استدرك الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على ابن عقيل في مواضع حذف عامل الحال، فقال: «وأما النوع الذي يجب حذفه فقد بيَّن الشارح ثلاثة مواضع من

---

(١)شرح التسهيل ٢/ ٣٥١.

(٢) نفسه .

مواضعه- وهي الحال المؤكدة لمضمون الجملة، والحال النائبة مناب الحال، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج- وبقي موضعان آخران، أولهما: أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شَرِبَ: هنيئًا.. وثانيهما: أن تدل الحال على توبيخ، كقولك: أقاعدًا وقد جدَّ الناس؟»[1].

هـ - إذا دلَّت على زيادة أو نقص بالتدريج، مقرونة بالفاء، أو ثمَّ: وفي هذا قال ابن عقيل: «ومما حُذِفَ فيه عامل الحال وجوبًا قولهم: (اشتريته بِدِرْهَم فصاعدًا وتصدقتُ بدينار فسافلاً) فـ (صاعداً، وسافلاً) حالان عاملهما محذوف وجوبًا، والتقدير: (فذهبَ الثمنُ صاعدًا، وذهبَ المتصدَّق به سافلاً) وهذا معنى قوله: (بعض ما يُحْذَف ذكره "حُظِل") أي بعض ما يحذف من عامل الحال مُنِعَ ذكره»[2].

---

(١)شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٩- هامش١.

(٢)نفسه ١/ ٦٠٠.

٥ - حذف كان مع بقاء معمولها:

تُحذف (كان) مع اسمها ويبقى خبرها كثيرًا بعد إنْ.. وبعد لو.. وقد شذ حذفها بعد لَدُن، وتحذف (كان) بعد (أن) المصدرية ويعوِّض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها، نحو: (أما أنْتَ بَرًا فاقترب) والأصل: (أَنْ كنت بَرًا فاقترب) فحذفت كان، فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء، فصار أن أنت براً، ثم أتى بـ (ما) عِوَضًا عن (كان)، فصار (أَنْ ما أنْتَ بَرَاً) ثم أدغمت النون في الميم، فصار (أمَّا أنتَ بَرَاً)[1].

ولم يسمع من لسان العرب حذف (كان) وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميراً مخاطباً كما مثَّل به المصنف، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو (أما أنا منطلقًا انطلقْتَ) والأصل (أَنْ كُنْتَ منطلقًا) ولا مع الظاهر،

(١)شرح ابن عقيل ١/ ٢٧١-٢٧٣.

نحو (أما زيدٌ ذاهبًا انطلقْتُ) والقياسُ جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل (أنْ كان زيد ذاهبًا انطلقْتُ)[1].

٦ - حذف عامل المفعول به:

إن حذف عامل نصب المفعول به (أي الفعل)، جائز وواجب، فالحذف الواجب في أربعة مواضع: سماعي نحو: (أمرًا ونفسه) وهو كقوله تعالى : ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ النساء: ١٧١. و(أهلاً وسهلاً).. وعلَّة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف، أي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فإنَّ الضابط كونه منادى[2].

ومن مواضع حذف عامل المفعول به، قوله: (أهلاً)، أي أتيت أهلاً لا أجانِبَ، وسهلاً أي وطئت مكانًا سهلاً عليك لا وعرًا.. ومن الواجب إضمار فعلها سماعًا قولهم: (هذا ولا

---

(١)شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٥.

(٢)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٣٨.

زعماتك) كأن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبةً، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره قيل له: هذا ولا زعماتك، أي هذا الحق، ولا أتوهم زعماتك. ويجوز أن يكون التقدير: أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أو أزعم هذا ولا تزعم زعماتك[1].

٧ – حذف عامل المفعول فيه:

ومن الأبواب النحوية التي يحذف عاملها (المسند) (أي العمدة) باب المفعول فيه أي ظرف زمان، فذهب الرضي إلى أن انتصابه (أي الظرف) بعامل مضمر إما أن يكون بعامل جائز الإظهار أو بممتنعه كما في المفعول به إذ هو هو كما ذكرنا. فالأول: نحو: يوم الجمعة، في جواب من قال: متى سِرْتَ؟ أي سِرْتُ يومَ الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٤٠-٣٤١.

كقولهم(حينئذ الآن) أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن. والثاني: كما في المنصوب على شريطة التفسير.. [1].

٨ - حذف عامل المفعول المطلق:

من المعلوم أنَّ الفعل قد يُحذف لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قدم: (خَيْرَ مَقْدَمٍ). ووجوبًا سماعًا، مثل: (سقيًا ورعيًا، وضبية، وجدعًا[2]، وحمدًا، وشكرًا وعجبًا).. نصب على المصدر بفعل محذوف أي بعضه يُسمع حذفه وجوبًا سماعًا ولا يقاس عليه في وجوب الحذف قياسًا[3]. وما يبدو أَن هذه المصادر وأمثالها: إن لم يأتِ بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله... [4].

---

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣-٢٤.

(٢)ينظر: الكتاب ١/ ٣١١.

(٣)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٠١.

(٤)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٠١. للمزيد ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢١، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٣، شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٣١، أوضح المسالك ٢/ ٢١٦، همع الهوامع في جمع الجوامع ٣/ ١٠٥-١٠٦. التصريح على التوضيح ١/ ٣٢٩- ٣٣٠.

مواضع حذف عامل المفعول المطلق

أ - في المصادر المسموعة:

ومنه قول العرب: سقيًا ورعيًا، وضبية وجَدْعا وعقرًا وبؤسًا، وبُعْدًا وسحقًا، وحمدًا وشكرًا... [1]. ومنها لا كفرًا، وعجبًا، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرةً، ونعم عين، ونعمة عين، ونعام عين، ولا أفعلُ ذلك، ولا كيدًا ولا همًا ولأفعلنَّ ذلك، ورغمًا وهوانًا[2]. ومنه: إنما أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلا قتلاً قتلاً، وإلا سيرَ البريدِ وإلا ضَرْبَ الناس، وإلا شُرْبَ الإبل[3].

---

(١)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٨١.

(٢)ينظر: بعض الأمثلة في الكتاب ١/ ٣١٨- ٣١٩.

(٣) ينظر: بعض الأمثلة في الكتاب ١/ ٣٣٥. وللمزيد ينظر: المقتضب ٣/ ٢١٨. وشرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١/ ٣٠٢-٣٠٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢٢٩. وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٤- ١١٥. وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٣٠-٤٣١.

ب -إذا كان المصدر مكررًا، أو محصورًا، وعامله المحذوف خبر لاسم ذات:

والأولى أن يوضع تحت عنوان (وجوب حذف عامل المصدر المكرر أو المحصور)، ومما قيل في ذلك: « ما وقع مثبتًا إلى آخره » هنا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين: أحدهما: أن يكون ناصبه خبرًا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرًا عنه لم يكن إلا مجازًا لكونه صاحب ذلك المصدر. والثاني: أن يكون المصدر مكررًا أو بعد إلا أو معناها، نحو: ما زيد إلا سيرًا وما الدهر إلا تقلبًا، وإنما أنت سيرًا، وزيد سيرًا سيرًا، والمنون تفريقًا تفريقًا »[1].

من المعلوم أنَّ علة حذف الفعل « إنما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه، ولزومه له، ووضع الفعل على الحدوث والتجدد.. وذلك أيضًا لمشابهته لاسم الفاعل

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣١٢.

الذي لا دلالة فيه وضعًا على الزمان. فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لكونه إما فعلاً، وهو موضوع على التجدد أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف »[1].

ج – حذف عامل المصدر التشبيهي:

والمقصود ما وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل: مررْتُ بزيد فإذا له صوت حمار، وصراخ صراخ الثّكلى. يعني أن قوله: صوت حمار مصدر فائدته التشبيه، إذ المعنى مثل صوت حمار. قوله: « بعد جملة» يعني بها نحو: له صوت، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب، وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة أيضاً على صاحب ذلك الاسم... [2].

---

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣١٢.

(٢)نفسه ١/ ٣١٦.

د- حذف عامل المؤكد لنفسه:

هناك إجماع على أن المصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصًا ومنه ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾البقرة: ١٣٨، ﴿ صُنْعَ بي ﴾النمل: ٨٨، و﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾النساء: ٢٤، ونحوها؛ لأن ما تقدمها من الكلام نصَّ على معاني هذه المصادر.. ففي هذه المصادر ضابطان، لوجوب حذف أفعالها: الإضافة المذكورة، وكونها تأكيدًا لأنفسها[1].

هـ - المصدر المؤكد لغيره:

مما لاشك فيه أن حذف عامل المصدر المؤكد لغيره ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره، نحو: زيدٌ قائم حقًا، ويسمى توكيدًا لغيره. اعلم أن قولك: زيدٌ قائمٌ حقًا مثل: رجع زيد القهقرى في أن المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره إلا أن المحتمل في الأول جملة وفي الثاني مفرد أعني مجرد

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٢١.

الفعل من دون الفاعل.. ثم اعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد؛ لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتًا فكيف يقوي؟ وإذا كان ثابتًا فمكرره إنما يؤكد نفسه.. وقولك (هذا زيدٌ قائم حقًا)، أي قولاً حقًا[1].

و- ما كان توبيخًا مع استفهام كان أولاً:

من المعلوم أن المصادر الواجب حذف فعلها قياسًا أيضًا كل ما كان توبيخًا مع استفهام كان أو لا.. و أمكرًا وأنتَ في الحديد؟ و أقيامًا قد علم الله؟ و أقيامًا وقد قعد الناس؟ وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصًا على انزجار الموبخ عما أنكر عليه... [2].

(١)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٢١-٣٢٢.

(٢)نفسه ٣٣.

٩ - حذف عامل الظرف والجار والمجرور:

مما لاشك فيه أنَّ ثمة ارتباطًا معنويًا وثيقًا بين شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) وعامله (المتعلق)، هذا الارتباط يعني وجود علاقة لازمة بينهما تكمن فيما أطلق عليه النحاة التعلق[١].

والتعلق إيصال الحرف معنى العامل إلى الاسم المجرور، وهذا الذي وصل معناه هو ما يتعلق به الجار، فقولك: سِرْتُ من البصرة، (من) فيه أوصلت معنى الخروج إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به[٢]. إذ « التعلق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسُّكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها، وذلك لأن شبه الجملة تَرِدُ تكملة للحدث الذي تُقَيِّده، فيتم معناهما بهذا التعلق المقيد... فالتعلق هو بيان ارتباط شبه

---

(١)شبه الجملة (١).

(٢)أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٥٨.

الجملة بالحدث الذي تتقيَّده، وتتضمنه، وتستدعيه لطلب الفائدة، واستقامة الكلام»[1].

ويرى ابن يعيش أن الجار وصلة بين العامل والاسم المجرور وربما يجلبه من معنى فرعي للجملة، وبما يمثله من رابطة بينهما فيجعل الأول من تتمة الثاني على أحد المعاني التي يأتي لها حرف الجر وفكرة التعلق قائمة على أنه لما ضعف العامل في الاستعمال عن الوصول إلى الاسم المجرور والإفضاء إليه بمعانيه كان في احتياج إلى حرف الجر لإيصال هذه المعاني للاسم المجرور[2].

وأكَّد الصبان هذا الارتباط بين الظرف ومتعلقه، فقال: « أما الظرف فإنه بحاجة إلى متعلق من حيث كان مقدرًا بحرف الجر (في)، فالظرف متضمن في ثناياه معناه باطراد مع كل الأفعال ومشتقاتها العاملة. وهو محذوف من اللفظ

---

(١)إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٦١-٢٦٢.

(٢)شرح المفصل ٨/ ٨.

لضرب من التحقيق، ويراعي عند تأدية المعنى، ويرشد الظرف إليه[1].

من الواضح أنَّ العلاقة التي تربط بين الجار والظرف وعاملهما علاقة لازمة واجبة تقضي بأن كل جار ومجرور أو ظرف يجب تعلقهما في الجملة تقدمًا أو تأخرًا، ذكر متعلقهما أو حذفا وتلك هي القاعدة العامة في تعلق شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) »[2].

ومن المعلوم أن شبه الجملة تتعلق بالأمور الآتية، أحدهما: الفعل المتصرف التام أو المتعدِّي بأنواعه الثلاثة: الماضي.. المضارع.. الأمر.. وتعلقه بالفعل الناقص.. [3] وتعلقه بأحرف المعاني.. والثاني: ما يشبه الفعل.. والثالث: ما أوِّل بما يشبه الفعل.. والرابع: العامل المعنوي[4].

---

(١)حاشية الصبان -٢/ ١٢٦.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٤٣٣.

(٣)وهذا محل خلاف ينظر هذا الخلاف: المغني ٢/ ٤٣٦، والأشباه والنظائر في النحو ٢/ ١٨٨، ١٩٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٣.

(٤)شبه الجملة ١٤-١٩ (بتصرف).

ومما لاشك فيه أن الأصل في العامل الذكر سواء عمدة أم فضلة ولكن الاستعمال العربي تعرض فيه بعض أركان الجملة وفضلاتها للحذف، وهكذا الشأن في شبه الجملة فالأصل فيه أن يُذكر تقدم.. أو تأخر[1].

ومن المعلوم أنه قد يحذف عامله (متعلقه) جوازًا أو وجوبًا.. فقد يكون المتعلق كونًا عامًا أو خاصًا»[2].

ولا يخفى على دارسي النحو العربي أنَّ حذف عامل شبه الجملة بنوعيه: الجار والمجرور والظرف وجوبًا يكون في المواضع الآتية:

الأول: أن يقع خبرًا، كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾البقرة: ٧[3].

---

(١)شبه الجملة ١٩ (بتصرف).

(٢)شبه الجملة ٢٠ (بتصرف).

(٣)ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٩؛ نتائج الفكر في النحو ٤٢١-٤٢٢ ؛ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٤٩ ؛ شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠.

الثاني: أن يقع صفة كما في قوله تعالى: ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾البقرة: ١٩[١].

الثالث: أن يقع حالاً كما في قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾القصص: ٧٩[٢].

الرابع: أن يقع صلة في مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾الأنبياء: ١٩[٣].

الخامس: أنْ يستعمل المتعلق في مثل أو في شبهه كالعبارات المأثورة، فمن الأول: قولهم للمعرس: بالرفاء والبنين، أي عرست بالرفاء والبنين، ومن الثاني: بأبي أنت[٤].

السادس: أن يقع في قسم خلا الباء، نحو قوله تعالى: ﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ﴾ق: ١[٥].

---

(١)شبه الجملة ٢٢.

(٢) شبه الجملة ٢٢.

(٣)شبه الجملة ٢٢.

(٤)شبه الجملة ٢٢. .

(٥)نفسه .

السابع: إذا كان الكون خاصًا ووُجِدَت قرينة تدل عليه وتعيّنه، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ ﴾ البقرة: ١٧٨[1].

الثامن: أنْ يرفع الاسم الظاهر وليس له عامل ظاهر مثل قوله تعالى:

﴿ قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ ﴾إبراهيم: ١٠[2].

التاسع: أنْ يكون المتعلق محذوفًا شريطة التفسير (الاشتغال) نحو: أيوم الجمعة صمْتَ فيه؟ والتقدير: أصمتَ يوم الجمعة صِمْتَ فيه؟ ومن أجاز ذلك استدلوا

---

(١)نفسه٢١-٢٢.

(٢)شبه الجملة ٢٢.

بقراءة [1] ﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ الإنسان: ٣١[2].

ذهب نفرٌ من النحاة أنَّ هذا المحذوف يجوز تقديره باسم أو فعل إلا في حالتين يتعين أن يقدر بالفعل، أحدهما: إذا وقع شبه الجملة صلة الموصول، فيتعين أن يتعلق بفعل محذوف وجوبًا؛ لأنه كون عام تقديره استقر أو حلَّ أو نزل، وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم موصول ويربط بينه وبين الصلة، ففي قولك: سافر الطالب الذي عندك أو: في المسابقة، يكون تقدير المتعلق: الذي استقر عندك أو استقر في المسابقة... والثاني: في أسلوب القسم فإنه يقدر المتعلق مع

---

(١)شبه الجملة ٢٣.

(٢)قرأها الجمهور ﴿والظالمين﴾ بالياء نصباً بإضمار فعل يفسره قولهم: ((أعدَّ لهم)) والتقدير : ويعذب الظالمين. وقرأ ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة وأبو العلياء وأبو الجوزاء ﴿والظالمون﴾ بالرفع على أنه مبتدأ وما بعده خبر، عطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وهو عند المتقدمين جائز. وقرأ ابن مسعود ﴿وللظالمين﴾ بلام الجر. ينظر البحر المحيط٨/ ٤٠٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٦١، والمحتسب ٢/ ٣٤٤، ٣٥٠، والكشاف ٣/ ٣٠١، ومختصر ابن خالويه١٦٦، وزاد المسير ٨/ ٤٤٢، وللمزيد ينظر معجم القراءات ١٠/ ٢٣١.

حرف الجار بالفعل في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ﴾ العصر: ١ – ٢[١].

تقدير المتعلق:

اختلف النحاة في تقدير المتعلق على آراء: أولها: الفعل أي أن العامل المحذوف هو الفعل، كقولنا: زيد أمامك، على تقدير استقر أمامك. والذين ذهبوا إلى ذلك: أبو علي[٢]، والزمخشري[٣]، ونُسِبَ هذا إلى سيبويه[٤]. والثاني: اسم فاعل أي أن العامل المحذوف هو اسم الفاعل من كون مطلق أي زيدٌ كائن أمامك، وزيدٌ كائن في الدار. قال ابن مالك[٥] نصَّ على ذلك الأخفش وأومأ إليه سيبويه[٦]، وذهب هذا المذهب

---

(١)شبه الجملة ٢٥.

(٢)ينظر: الايضاح العضدي ٤٧.

(٣)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٣٥.

(٤)ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٦.

(٥)ينظر: التسهيل لابن مالك ٤٩. وشفاء العليل ١/ ٢٩٢. وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠. وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٨. والمساعد ١/ ٢٣٦.

(٦)ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٦.

ابن جني[1]. والثالث: النصب على الخِلاف، والذين ذهبوا هذا المذهب الكسائي، والفراء، وهشام، وشيوخ الكوفيين[2]، ومذهبهم أنَّ المحل ينتصب بخلافهِ للاسم، ولا يقدر له ناصب، لا قبله ولا بعده.

(١)ينظر: اللمع في العربية١٢٢- ١٢٣.

(٢)ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٦٦. والمساعد في شرح تسهيل الفوائد ١/ ٣٦. والإنصاف ١/ ٢٤٥.

الخاتمة:

هذا بحث تناولت فيه (مكملات الجملة بين التنظير والاستعمال)، وكان هدفي بيان أن ما زاد عن المسند والمسند إليه ليس فضلة يمكن الاستغناء عنه بالمطلق كما يدَّعي جمهرة من النحاة. بل هي أكثر حاجة من ركني الجملة المسند والمسند إليه في مواضع كثيرة من اللغة لا سيما لغة القرآن الكريم.

وبعد البحث اتضحت النتائج الآتية:

- لم يراع النحاة مفهوم الجملة على وفق أعلى نصوص اللغة.
- أن النحاة المحققين هم الذين فهموا المكملات فهماً ملازماً لنصوص اللغة؛ إذ أعادوا للمكملات وظيفتها المعنوية ودورها الكبير في الفهم والإفهام.
- أن دراسة إحصائية لأساليب اللغة وتراكيبها تبين خلوها من العمد التي أعدَّها النحاة أساس التعبير.

واعتمادها على المكملات ؛ وبها يكون التعبير قد جاء بليغاً فصيحاً، ولا يخرجه عن ذلك إلا وجود تلك العمد.

- أن التسوية بين الكلام والجملة، وعدم التسوية بينهما لا يخرج الجملة من وظيفتها في التعبير اللغوي.
- لقد اتضح أن النحاة الذين دافعوا عن المكملات وذهبوا إلى أنها مفصل مهم في الأداء اللغوي، هم أولئك الذين عُرِفَ عنهم أنهم محققون؛ لا يمرون على مسائل النحو دون تحقيق وتمحيص وتدقيق.
- أن الإجماع منعقد على أن الضمة علامة الرفع، أي علامات المسند إليه والمسند إن كان اسماً في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية.
- انعقد الإجماع قديماً على أن الفتحة علامة النصب، أي علامة ما زاد عن المسند والمسند إليه.

- ربط النحاة بين الضمة بوصفها حركة ثقيلة والمرفوعات التي هي قليلة. أي ربطوا بين الضمة والعمد.
- ربط النحاة بين الفتحة بوصفها حركة خفيفة ومنصوبات الأسماء التي هي كثيرة في أبواب النحو (بمعنى أن الفتحة علامة مكملات الجملة).
- جعل النحاة الكسرة بين العمد والمكملات بحسب ما تضاف إليه فتكون عمدة إذا كانت مضاف إليه العمدة، كقولنا: جاء عبدُالله، وإذا أضيفت إلى فضلة، كقولنا: رأيتُ عبدَالله.
- إن الاكتفاء بالركنين الاساسيين: المسند والمسند إليه يجعل التعبير في أضيق أحواله، ويعيق التعبير الأوسع والأعمق.
- من المعلوم أن الذكر والحذف ميزتان تميز اللغة العربية. والذكر على الأصل والحذف على غير

الأصل. وعند مقابلة ما يحذف من أركان الجملة يتضح أن العمد الأكثر حذفاً، فالمسند إليه يحذف إن كان مبتدأ أو خبرًا أو فاعلاً. وهذا الحذف رصده النحاة في كتبهم قديماً وتابعهم المحدثون. وإن حذف العمد لا يعني أن المكملات لا تحذف، بل تحذف وهذا قليل موازنة بحذف العمد.

- أن أنواع النصب متنوعة في صورها، ففي أساليب يمكن تقدير المنصوب وذكره، وفي مواضع لا يقدر إلا في الصناعة النحوية.
- أن حذف العمد كثير في اللغة العربية، وهذا الحذف جائز وواجب، والحذف الواجب يفوق الحذف الجائز، وهذا يعني أن الكثير في اللغة استقامة التراكيب والأساليب على المكملات.
- أن دراسة إحصائية للعمد والمكملات يجعلنا نصل إلى النتيجتين الآتيتين:

أ –قلة العمد: المبتدأ والخبر (إن كان اسماً)، والفاعل، ونائب الفاعل.

ب- كثرة المكملات: المفعولات الخمسة (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول معه، المفعول فيه)، والحال، والتمييز في بعض صوره، والاستثناء في بعض صوره، وغيرها

مصادر البحث ومراجعه:

- القرآن الكريم

-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

-إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، طبعة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

-الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تحقيق مجموعة من العلماء، دار العربية، بيروت، ١٩٨٠م، د. ط.

-الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م، ط١.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة

الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

-أساليب نحوية جرت مجرى المثل، دراسة تركيبية دلالية، لخلود صالح عثمان الصالح، من إصدارات جامعة أم القرى،ط١، ١٤٢٥هـ.

-أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، تصحيح السيد محمد رشيد رضاء، دار المعرفة، بيروت، د. ط، د. ت.

-أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، د.ط ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

-أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، للدكتور/ مصطفى شاهر خلوف، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

-الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، للدكتور عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

-الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط/ ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

-الأصول في النحو لأبي بكر سهل بن محمد السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

-إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخرالدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط٤، ١٤١١هـ-١٩٨١م.

-إعراب القران لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، بيروت، ط/ ٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

-أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

-الإنصـاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ت، د.ط.

-أوضـح المسالك إلى ألفيـة ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيـدا، بيروت ، د.ط، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

-الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق الدكتور حسن شادلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط/ ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، د. ت.

-الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط/ ٤، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

-الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، شرح وتعليق وتنقيح الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط/ ٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

-البحث النحوي عند الأصوليين، للدكتور مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، بغداد، منشورات وزارة الثقافة، العراق،ط١، ١٩٨٠م.

-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ٢، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

-البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد عبد الله الزركشي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د. ط، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

-البيان والتبيين لأبي عمرو بن بحر الجاحظ، حققه الأستاذ عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ٤، د. ت.

-التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

-التبيـان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د. ط، د. ت.

-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

-التراكيب الإسنادية الجمل، الظرفية، الوصفية، الشرطية، للدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

-تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث للدكتور عاطف فضل، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠٠٤م، د. ط.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، د. ط، ١٣٩٧هـ - ١٩٦٧م.

-التطور النحوي للغة العربية، برجسترآرسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، ١٩٨٢م.

-التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، د. ط، طبعة ١٩٨٥م.

-التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة ط/ ١، ١٩٩٠م – ١٩٩١م.

-الجملة الاسمية، للدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة،ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

-الجملة العربية تأليفها وأقسامها، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان،ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

-الجملة الفعلية، للدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة،ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

-الجمل الفرعية في اللغة العربية- بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، للدكتورة معصومة عبد الصاحب، دار غريب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨م.

-الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حقَّقه وقدَّم له الدكتور على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ٥، ١٤١٧هـ - ١٩٦٧م.

-الجملة الوصفية في النحو العربي للدكتور شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٤م.

-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.

-حاشيـة الصبان على شرح الأشموني على ألفيـة ابن مالك، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.

-حاشية يـس على شرح التصريح على التوضيح بهامش شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.

-الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري، للدكتور رياض يونس السواد، دار الراية، عمَّان، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

-الحذف والتقدير في النحو العربي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٨م.

-الحركات الإعرابية ودلالاتها، كامل جميل ولويل، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن، جامعة الكويت، ١٩٨٨م.

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ ٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨١م.

-الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، حققه محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط/ ٢، د. ت.
-خصائص التراكيب، للدكتور محمد حسنين أبو موسى، دار التضامن، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.
-الخلاصة النحوية، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة،ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
-الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، للدكتورة شيماء رشيد محمد زنكنة، دار صفاء، عمَّان، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
-الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمّار، عمّان، ط /١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
-دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت د. ط، د. ت.

-دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني جده، ط/ ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

-دلالة أصوات اللين في اللغة العربية، للدكتورة، كوليزاركاكل عزيز، دار دجلة، عمَّان، ط١،٢٠٠٩م.

-دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، للدكتور شكر محمود عبد الله، دار دجلة، عمَّان، ط١، ٢٠٠٩م.

-الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، للدكتور سامي الماضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

-الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط/ ٣، د. ت.

-سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

-سِـرّ صناعة الإعراب لابن جـني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنـداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

-شبه الجملة، دراسة تركيبية تحليلية مع التطبيق على القرآن الكريم، للدكتورة سوزان محمد فؤاد فهمي، دار غريب، القاهرة، د. ط،٢٠٠٣م.

-شـرح ابن عقيـل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صـيدا، بيروت، د. ط، د. ت.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط/ ١، ١٣٥٧هـ - ١٩٥٥م.

-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور عبد الله مختون بدوي، دار هجر، القاهرة، ط/ ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

-شـرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.

-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب شرح وتعليق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط/ ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

-شـرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه، وقدم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، ط/ ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

-شـرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط/ ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

-شـرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د.ت.

-شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاد، تحقيق خالد عبد الكريم ، د. د، د. ط، الكويت، الجزء الأول ١٩٧٦م، الجزء الثاني ١٩٧٧م.

-شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب جعفر أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط/ ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،ط/ ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

-شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/ ١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

-شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماده، دار الفكر، دمشق، د. ط، ١٩٨٠م.

-شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، د. ط، ١٩٨٠م.

-شفاء العليل في إيضاح التسهيل لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق عبد الله البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط/ ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، تحقيق الدكتور أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ط، د. ت.

-الصوائت والمعنى في العربية- دراسة دلالية ومعجم، للدكتور محمد محمد داود، دار غريب، القاهرة، د. ط، ٢٠٠١م.

-ظاهرة الإعراب في العربية، مدخل فيلولوجي، للدكتور غالب فاضل المطلبي، دار كنوز للمعرفة العلمية، عمان، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

-ظاهرة التنكير وأثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها، للدكتور خير الله فتاح عيسى القاسمي، المكتب الجامعي الحديث، العراق،د. ط، ٢٠١١م.

-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، للدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠١م.

-فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت، د. ط، د. ت.

-الفعل زمانه وأبنيته، للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٢، ١٩٨٠م.

-في بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت،ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

-في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط / ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

-القاموس المحيط للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط / ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

-الكافيـة في النحو لابن الحاجب مع شرحه للرضي الإسترآباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.

-الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٤،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

-كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تحقيق لطفي عبد البديع وزملائه، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د. ط، ١٣٨٢هـ.

-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للزمخشري، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

-الكليات لأبي البقاء الكفوي قابله على نسخة خطية واعدَّه للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش ومحمد

المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

-اللـباب في عِـلل البناء والإعراب للعكبري – الجزء الأول – تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط/ ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

-لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط/ ٣، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

-اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د. ط، د. ت.

-اللمـع في العربية لابن جنـي، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار الأمل، أربـد، الأردن ط/ ١٤١٦،١هـ - ١٩٩٥م.

-مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية، للدكتور أيمن عبدالرزاق الشوا، دار اقرأ،دمشق،ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

-المثل السائر لابن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

-المدخل إلى دراسة النحو العربي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١،٢٠٠٦م.

-المرتجل لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، حققه وقدم له علي حيدر من إصدارات مجمع اللغة العربية،بدمشق،ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

-المساعـد على تسهيل الفوائـد لابن عقيل، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط/ ١ ١٤٠٢،١هـ-١٩٨٢م.

-المسائل البغداديات لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، ١٩٨٣م.

-المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط/ ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

-المسائل العسكريات لأبي علي النحوي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمَّان،ط١،٢٠٠٢م.

-المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي- بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي-، للدكتور خليل أحمد عمايرة، دار وائل، عمَّان،ط١، ٢٠٠٤م.

-معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، للسنة الدراسية١٩٨٦-١٩٨٧م.

-معجم القراءات ، تأليف الدكتور عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط/ ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط/ ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

-مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن السكاكي، منشورات المكتبة العلمية الجديدة- بيروت، د. ط،د. ت.

-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري تحقيق ودراسة خالد إسماعيل حسان، راجعه الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة،ط١، ٢٠٠٦م.

-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد،بغداد،د. ط، ١٩٨٢م.

-المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د. ت.

-مقومات الجملة العربية، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة،د. ط، ٢٠٠٧م.
-من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط/ ٦، ١٩٧٨م.
-المنحول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٠م.
-الموفقي في النحو،لابن كيسان، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، والدكتور هاشم طه شلاش، مجلة المورد، العدد الثاني، المجلد الرابع،١٩٧٥م.
-نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، د. ط، د. ت.
-نحو المعاني، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، د. ط، ١٩٨٧م.

-النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٤،١٩٧٣م.

-نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، للدكتورة خديجة محمد الصافي، دار السلام، القاهرة،ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

-نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة للدكتور مصطفى جطل، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، د. ط، ١٩٧٨م- ١٩٧٩م.

-نظرات في الجملة العربية، للدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

-نظرية المعنى في الدراسات النحوية، للدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

-نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين الرازي، تحقيق ودراسة للدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية لجلال الدين السيوطي، شرح و تحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،د.ط، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

-الواضح لأبي بكر الزبيدي الأشبيلي النحوي، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة، من منشورات الجامعة الأردنية، عمّان، د. ط، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٢م.

- الوجوب في النحو، لحصة بنت زيد بن مبارك الرشود، من إصدارات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.